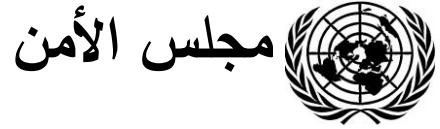


Distr.: General
2 February 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 1 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة ستيفاني وليماز، الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفيت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، خلال جلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في ليبيا" التي عقدت يوم الخميس 28 كانون الثاني/يناير 2021. كما أدلى ممثل ليبيا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة وتلك البيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باربرا وودوارد
رئيسة مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ستيفاني وليامز

أود أن أهنئ تونس على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

يصادف هذا الشهر مرور عام على عقد المستشار الألمانية ميركل والأمين العام لمؤتمر برلين، في 19 كانون الثاني/يناير 2020. ولم يضع المؤتمر حداً فورياً للنزاع ومعاونة الشعب الليبي. كما لم يتراجع الدعم الأجنبي للأطراف المتحاربة، بل إن هذا التدخل الأجنبي الصارخ لا يزال مستمراً. غير أن البيان الختامي الذي يتضمن 55 بنداً والذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الشريكة في برلين وضع إطاراً شاملاً لمعالجة مجمل المسائل التي توجب النزاع الليبي. وقد رسخ تأييد مجلس الأمن له لاحقاً، من خلال القرار 2510 (2020)، جهودنا الرامية إلى جلب الأطراف الليبية إلى طاولة المفاوضات.

وبعد مضي عام، تمخضت الحوارات فيما بين الأطراف الليبية التي يسرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من خلال المسارات السياسية والعسكرية والاقتصادية التكميلية عن إحراز تقدم ملموس تمثل في تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار. وقد رسمت خارطة الطريق التي اعتمدت في تونس في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر المسار لاستعادة الشرعية الديمقراطية بتحديد موعد واضح للانتخابات الوطنية وإنشاء سلطة تنفيذية مؤقتة موحدة؛ كما تجري على قدم وساق الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي طال انتظارها. وبات جلياً الآن أن عملية برلين قد حققت المتوخى منها، فقد شكلت مظلة دولية للأمم المتحدة للعمل مباشرة مع الأطراف الليبية وضباط الجيش والقوى السياسية وقادة الفكر من أجل التوصل إلى تسوية ليبية خالصة.

وقد أصبحت معالم الوحدة والمصالحة أكثر وضوحاً اليوم. فالليبيون حريصون على طي صفحة الماضي واستعادة السيادة الليبية والتحكم في مصيرهم كشعب بعد سنوات عديدة من النزاع المسلح المستعر والتشرذم المجتمعي والانقسام المؤسسي الشديد. ولا بد من الإبقاء على هذه الروح الوطنية الليبية المتجددة وتعزيزها ودعمها من قبل مجلس الأمن بغية فتح مسار جديد لليبيا نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمساءلة والعدالة في ظل سيادة القانون.

لقد شاركت قبل عشرة أيام في حوار رقمي مع ألف ليبية وليبي من جميع أنحاء البلد وخارجه. وكان 76 في المائة من المشاركين يؤيدون إجراء انتخابات وطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، ودعت الأغلبية إلى إنهاء الفترة الانتقالية التي استمرت لسنوات طويلة. وأعرب 69 في المائة من المشاركين عن اعتقادهم بضرورة وجود سلطة تنفيذية مؤقتة موحدة في الفترة التي تسبق الانتخابات. ومع ذلك، أعرب أكثر من 70 في المائة من المشاركين عن خشيتهم من عرقلة ما وصفوه بحزب "استمرار الوضع الراهن". ودعوا أيضاً إلى أن يكون للأمم المتحدة دور أقوى في إنهاء التدخل الأجنبي في البلد وإلى استمرار الحوارات التي تيسرها الأمم المتحدة.

ويسرني إبلاغكم بأن اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في جنيف في 23 تشرين الأول/أكتوبر لا يزال صامداً وأن اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) مستمرة في عملها. إن الروح المهنية والالتزام المتقاني لأعضائها مثالين يجب الاقتداء بهما.

وقبل انقضاء الموعد النهائي في 23 كانون الثاني/يناير المحدد في اتفاق وقف إطلاق النار لإخراج المقاتلين والمرتزة الأجانب من ليبيا، أكدت اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في 20 كانون الثاني/يناير لمجموعة العمل المعنية بالشؤون الأمنية والمنبثقة عن لجنة المتابعة الدولية عزمها على مواصلة العمل لتنفيذ كل أحكام الاتفاق. وأكدت اللجنة العسكرية المشتركة مجدداً في بيان علني الحاجة إلى مغادرة جميع المرتزة والمقاتلين الأجانب كامل الأراضي الليبية بشكل فوري.

وأرحب بعزم وتصميم اللجنة العسكرية المشتركة، على الرغم من القلق الذي يساورني حيال استمرار إقامة التحصينات والمواقع الدفاعية التي أنشأتها القوات المسلحة العربية الليبية داخل قاعدة القرضابية الجوية في سرت وعلى طول محور سرت - الجفرة في وسط ليبيا،

فيما تستمر أنشطة الشحن الجوي بوصول رحلات جوية إلى المنطقة الغربية لليبيا والقواعد العسكرية والقواعد الجوية التابعة لحكومة الوفاق الوطني. وشهدت المنطقة الجنوبية زيادة في الأصول والأنشطة في القواعد الجوية التي تهدف على ما يبدو إلى تعزيز وجود القوات المسلحة العربية الليبية وسيطرتها. وتقوض تلك الأنشطة عملية اللجنة العسكرية المشتركة (5+5).

وفي طرابلس، شكل المجلس الرئاسي في منتصف كانون الثاني/يناير هيكلاً أمنياً جديداً آخر تحت سيطرته، يتألف من مجموعات مسلحة بارزة ويعمل تحت إمرتها، مما قد يعقد الجهود التي تقودها لجنة (5+5) لنقل ليبيا نحو احتكار الدولة للشأن الأمني. إن تعدد الأجهزة الأمنية تحت قيادة المجموعات المسلحة، مع تداخل المسؤوليات والافتقار إلى الوضوح بشأن التسلسل التنظيمي للقيادة والسيطرة، علاوة على تمويلها من الموارد العامة تزيد من زعزعة الهيكل الأمني للدولة وتقوض إصلاحات قطاع الأمن في المستقبل وتسريح المجموعات المسلحة وإعادة دمجها واستيعابها.

وأود أن أؤكد أن مسؤولية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لا تقع على عاتق اللجنة العسكرية المشتركة، بل على عاتق القيادة السياسية والعسكرية لكلا الجانبين. وهنا أدعو حكومة الوفاق الوطني والقوات المسلحة العربية الليبية إلى تحمل مسؤولياتها بالكامل والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار. كما أود أن أكرر دعوة الأمين العام جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى احترام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار. وقد طلبت اللجنة العسكرية المشتركة مراراً وتكراراً إنفاذ حظر التسليح الذي تفرضه الأمم المتحدة وتقديم المساعدة الدولية للإسراع بإخراج المقاتلين الأجانب، لدعم الجهود الشجاعة للجنة للتفاوض على فتح الطريق الساحلي من أجل إعادة ربط شرق ليبيا بغربها.

وقد مهد التعاون الحازم والبناء بين الأطراف الليبية داخل اللجنة العسكرية المشتركة الطريق لاستئناف المحادثات السياسية. ومنذ حوار تونس، وبعد أكثر من 50 ساعة من المناقشات من خلال الربط الافتراضي، أنشأ ملتقى الحوار السياسي الليبي لجنة استشارية مؤقتة لكسر الجمود بشأن آلية اختيار السلطة التنفيذية.

وأود أن أثني على الدور الحاسم الذي اضطلعت به النساء والشباب وممثلو الجنوب الليبي في بناء الجسور والعمل بلا كلل من أجل التوصل إلى تسوية. وبناء على اقتراح وضعته اللجنة الاستشارية بتوافق الآراء، صوّت ملتقى الحوار السياسي الليبي في 19 كانون الثاني/يناير على اعتماد آلية الاختيار المقترحة لإنشاء سلطة تنفيذية جديدة للحكم في ليبيا في الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية، وذلك بنسبة 73 في المائة من الأصوات التي أدلى بها.

وتنتهي اليوم فترة الترشيح التي دامت أسبوعاً واحداً لتقديم الترشيحات لمناصب المجلس الرئاسي المكون من ثلاثة أعضاء ومنصب رئيس الوزراء. وسينعقد ملتقى الحوار السياسي الليبي خارج جنيف، في كنف الضيافة الكريمة للحكومة الاتحادية السويسرية، لتبدأ عملية التصويت من 1 إلى 5 شباط/فبراير.

وهنا، أرحب بشدة بأشكال الدعم الدولي العديدة وأدعو جميع الأطراف والمؤسسات الليبية إلى تقديم دعمها الكامل لهذه العملية بما يتماشى مع خارطة الطريق التي تم إقرارها في تونس.

وبالموازاة مع ذلك، فقد واصلت البعثة تيسير مداولات اللجنة القانونية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي والمكلفة بمتابعة مسألة القاعدة الدستورية اللازمة لإجراء الانتخابات. كما دعمت البعثة اجتماع اللجنة الدستورية التي شكلها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

واجتمعت هذه اللجنة في 20 كانون الثاني/يناير في الغردقة بمصر، واتفقت على إجراء استفتاء دستوري قبل الانتخابات الوطنية في كانون الأول/ديسمبر وعلى تعديل قانون الاستفتاء الذي استعرضه مجلس النواب في نهاية عام 2018. وفي حين لا يخلو هذا الطريق من التحديات، فمن الإيجابي أن يجتمع المجلسان في إطار خارطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي، وأرحب بالالتزام المعلن للجنة بإجراء انتخابات وطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر.

وأرحب أيضاً بصرف حكومة الوفاق الوطني مبلغ 50 مليون دينار إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من أجل التحضير للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، أطلع رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات اللجنة القانونية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي على التدابير التي اتخذتها المفوضية لتعزيز قدرتها المؤسسية كجزء من التخطيط لسيناريوهات مختلفة لتنفيذ الانتخابات في 24 كانون الأول/ديسمبر.

وأكد السيد السايح مجدداً استعداد المفوضية من الناحية الفنية لتنفيذ الانتخابات، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن قدرة المفوضية على البدء في استعدادات ملموسة للانتخابات سوف تتوقف على تخصيص الموارد الكافية وتبقى محدودة لحين وضع تشريع انتخابي.

وأرحب أيضاً بإجراء ثماني عمليات انتخابية في المجالس البلدية بإشراف اللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية في طرابلس وما حولها، وذلك رغم التحديات التي تواجه العمل في سياق ما بعد الحرب. وأناشد جميع الأطراف المعنية احترام نزاهة العمليات الانتخابية في ليبيا وشمولييتها.

كما أجريت ثلاث عمليات انتخابية في المجالس البلدية في بلديات الواحات في الشرق. ويجب على جميع الأطراف المعنية العمل معاً لضمان توحيد العمليات الانتخابية في جميع أنحاء ليبيا. كما ينبغي الحفاظ على الإنجاز المتحقق بإجراء أكثر من 130 عملية انتخابية في المجالس البلدية منذ عام 2013؛ أن الأوان لتوحيد المؤسستين تحت سقف واحد.

لقد تم إحراز تقدم مطرد على المسار الاقتصادي مع انطلاق إصلاحات اقتصادية كبيرة خلال هذه الفترة. وإذا ما تم تنفيذ هذه الإصلاحات بالكامل، فإنها ستمهد الطريق نحو ترتيبات اقتصادية دائمة، بما في ذلك الإدارة الشفافة لعائدات النفط.

ومع تعليق المؤسسة الوطنية للنفط تحويل الإيرادات النفطية، شهد الشهر الماضي إصلاحات اقتصادية غير مسبقة طال انتظارها، من بينها إعادة تفعيل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي وتوحيد سعر

الصرف والتقدم المحرز في المراجعة المالية لمصرف ليبيا المركزي وإطلاق أول مراجعة شاملة لهيئة الاستثمار الليبية.

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، لا يزال هناك تدبيران مهمان للغاية لم يُبَتَّ فيهما بعد. الأول يتعلق بتخفيف الأزمة المصرفية من خلال إصدار قروض للبنوك التجارية من أجل تسوية الصكوك المتراكمة الصادرة على خطوط الائتمان التي أنشأها فرع المصرف المركزي في الشرق.

والمسألة العالقة الأخرى هي توحيد الميزانية الوطنية لعام 2021. وقد وضع وزير المالية ميزانية موحدة، ودعمت البعثة البنك الدولي من خلال عقد اجتماعين في كانون الثاني/يناير بين الوزارتين للعمل على توحيد مخطط الحسابات.

غير أن هناك قيوداً على توحيد الميزانية بالكامل في غياب سلطة تنفيذية موحدة. ونتيجة للوساطة التي يسرتها البعثة، يسرني أن أبلغكم بأن الأطراف الليبية المعنية قد توصلت إلى اتفاق أساسي بشأن عناصر الميزانية، ورتبت اجتماعاً لمجموعة عمل تُعنى بوضع الصيغة النهائية لميزانية شهرين وإجراءات التنفيذ المرتبطة بها. وتهدف هذه العملية الجارية حالياً، عند الانتهاء منها، إلى التمكين من التنفيذ الفوري للميزانية.

بينما سكتت المدافع، فإن المجتمعات المحلية لا تزال تعاني من تداعيات الحرب والاضطرابات بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء النزاع. ففي ترهونة، جرى اكتشاف مزيد من المقابر الجماعية في كانون الثاني/يناير، حيث عُثِرَ على ما لا يقل عن 18 جثة. وأدى انعدام المساءلة والعدالة في ترهونة إلى احتجاجات من قبل عائلات الضحايا في 23 كانون الثاني/يناير، وتطورت للأسف إلى أعمال عنف، حيث قام بعض المتظاهرين بإضرام النار في خمسة منازل. لذا، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية لهذه التوترات في ترهونة من خلال نهج متعدد الجوانب يجمع بين حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وآليات المصالحة والعدالة الانتقالية.

وما زال الوضع المتعلق بالانتشار غير المنضبط للأسلحة والذخيرة والذخائر المتفجرة يشكل تهديداً كبيراً. وأود هنا أن أشيد بالفرق التي عملت بلا كلل لإزالة هذه التهديدات في أكثر المناطق خطورة، حيث قُتل أو أصيب 71 منهم منذ أيار/مايو 2020، بينما يواجهون أيضاً تهديداً آخر يتمثل في جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويتيح اتفاق وقف إطلاق النار فرصة حاسمة للتخفيف من هذا التهديد من خلال التزام كلا الجانبين بتنفيذ التدابير المحددة في بروتوكول الإجراءات المتعلقة بالألغام المصاحب لهذا الاتفاق، والتي ستقذّر أرواح الناس وتساعد على استعادة السلام.

ومنذ وقف القتال في حزيران/يونيه 2020، واصلت العائلات العودة إلى طرابلس، حيث عاد ما يقرب من 114 000 شخص منذ انتهاء القتال. وشهدت جميع أنحاء ليبيا انخفاضاً بنسبة 26 في المائة في عدد النازحين، من 426 000 شخص في حزيران/يونيه إلى 316 000 شخص.

أما بالنسبة لأولئك الذين ما زالوا يعانون النزوح، فهم يواجهون العديد من المخاطر وحالة عدم اليقين. ففي 19 كانون الثاني/يناير، انفجر مستودع للذخيرة في الأكاديمية البحرية في جنزور بطرابلس. وتؤدي الأكاديمية البحرية أكثر من 600 عائلة نازحة فرت من تاورغاء في عام 2011. وكان من بين الضحايا أربعة نازحين، لقي أحدهم مصرعه على الفور. وتواجه العديد من العائلات النازحة الأخرى عمليات

إخلاء من الأماكن التي يعيشون فيها. ونحن نواصل العمل مع السلطات لضمان توفير حلول دائمة تحفظ كرامة الأشخاص الذين نزحوا من منازلهم.

وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها الدعوة إلى إطلاق سراح المهاجرين واللاجئين من الاحتجاز وإغلاق مراكز الاحتجاز، وهم يدعمون ذلك. ونرحب هنا بإطلاق سراح من تبقى من المهاجرين واللاجئين والبالغ عددهم 121 مهاجراً ولاجئاً في وقت سابق من هذا الشهر من مركز احتجاز الزنتان ليندمجوا في المجتمع المحلي في طرابلس. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والشركاء على تقديم المساعدة للمحتجزين المفرج عنهم. بيد أنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ما يزال أكثر من 900 مهاجر ولاجئ قابعين في مراكز الاحتجاز الرسمية في ليبيا وذلك حتى 19 كانون الثاني/يناير.

وقد آلمنا ما تنأهى إلى علمنا من تعرض ما لا يقل عن 43 شخصاً للغرق في 19 كانون الثاني/يناير فيما تم إنقاذ 10 ناجين في أول حادث لتحطم سفينة في عام 2021 قبالة سواحل ليبيا. وفي عام 2020، تم اعتراض أكثر من 11 900 مهاجر ولاجئ كانوا يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر البحر وتمت إعادتهم إلى ليبيا التي تمثل بكل المقاييس مكاناً غير آمن للعودة.

ويستمر تأثير جائحة كوفيد-19 في زيادة صعوبة الحياة لبعض الأشخاص الأكثر ضعفاً في البلد. إذ يستمر ارتفاع عدد حالات الإصابة والوفيات بسبب هذه الجائحة شهرياً. ولغاية 23 كانون الثاني/يناير، هناك 113 688 حالة إصابة مؤكدة و 1 763 حالة وفاة.

ولا تزال أسعار المواد الغذائية والإمدادات الأساسية أعلى بكثير من مستويات ما قبل كوفيد-19، فيما فقد العديد من الأشخاص سبل عيشهم. ففي عام 2020، كان 1,3 مليون شخص بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. ومن هؤلاء، فإن الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني، ومن خلال خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 التي صدرت في هذا الشهر، يطلبون 189 مليون دولار للتصدي للتحديات من الوصول إلى 451 000 شخص وتوفير الغذاء والرعاية الصحية والحماية والمأوى والتعليم، فضلاً عن المياه والصرف الصحي والنظافة.

وإذ أتوجه في الغد إلى جنيف لعقد جولة حاسمة من المحادثات الليبية - الليبية التي يُتوقع أن تفضي إلى إنشاء سلطة تنفيذية موحدة مؤقتة جديدة، أذكر جميع المرشحين المحتملين بأن المنصب الرفيع ينطوي على مسؤوليات كبيرة. وفي هذه الإحاطة الأخيرة التي أقدمها للمجلس، أذكر أيضاً جميع الأطراف، والدول ذات المصالح الخاصة في ليبيا، والأهم من ذلك، الليبيين الذين يسعون إلى الحصول على منصب تنفيذي بأن مستقبل ليبيا في أيديهم.

وأود أن أشيد بجميع الليبيين الذين عملوا بشجاعة وبجسنة نية لزرع بذور المصالحة وتحقيق تطلعات مواطني بلدهم.

وأود أيضاً أن أشكر المجلس على دعمه لجهودي بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام بالإجابة على مدى الأشهر الـ 11 الماضية، ولأعضاء عملية برلين والجهات المانحة العديدة السخية التي رافقت الحوار الذي يسرته الأمم المتحدة داخل ليبيا وحافظت على استمراره. وعلى هذا المجلس أن يؤكد دعمه الواضح للحكومة الليبية الموحدة الجديدة من خلال إصدار قرار يدعو أيضاً إلى حل جميع الكيانات التنفيذية الموازية المتبقية.

ومع تسليم كل من المبعوث الخاص الجديد، يان كوبيتش، ومنسق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، رايسيدون زينينغا، والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، جورجيت غانيون، مهامهم لقيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أود أن أشيد بشكل خاص بالمثل الخاص السابق للأمين العام، غسان سلامة، على قيادته الملهمة وإرشاداته وتوجيهه في إرساء الأساس المتين الذي تقوم عليه هذه العملية ولنائب الممثل الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية السابق، يعقوب الحلو، لخدمته المتميزة.

أخيراً وليس آخراً، أود أن أشكر فريق الأمم المتحدة العامل في ليبيا بأكمله الذي يعمل بشكل دؤوب لجعل هذه العملية ممكنة، وعلى تقانيه والتزامه.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بالإنباءة ستيفاني وليمار على إحاطتها وأقدر جهودها الهائلة للتوصل إلى تسوية سياسية لمسألة ليبيا. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا، السفير السني.

في ظل الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يلوح في الأفق أمل في العملية السياسية في ليبيا. ومع الزخم الإيجابي الذي تحقق بشق الأنفس، نأمل أن يغتنم المجتمع الدولي والأطراف المعنية هذه الفرصة لكي يجعلوا السلام والتنمية، في أقرب وقت ممكن، حقيقتين واقعتين في ليبيا والبلدان المجاورة لها. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على النقاط الأربع التالية:

أولاً، نشعر بالارتياح لرؤية التوصل لوقف لإطلاق النار في ليبيا؛ ويتعين أن يتقيد الجميع به. وتنتي الصين على كل الأطراف في ليبيا لأخذها المصالح الوطنية بعين الاعتبار، وبالتالي التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وكذلك لإظهار تصميمها على التقيد به. وتتجلى الخطوة الحاسمة التالية في ضمان التنفيذ الكامل للاتفاق والانسحاب المبكر لجميع المقاتلين الأجانب. وقد أحاطت الصين علماً بالاقتراحات المتعلقة بآلية رصد وقف إطلاق النار الواردة في تقرير الأمين العام (S/2021/62) وهي تدرسها بعناية.

سيتوقف نجاح تنفيذ وقف إطلاق النار على أطراف النزاع. لذلك، وفي خضم عملية إنشاء هذه الآلية، يجب احترام آراء الأطراف المعنية احتراماً كاملاً وضمان موضوعية هذه الآلية وحيادها. ومشاركة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في رصد وقف إطلاق النار يجب أن تستند إلى ولاية وموارد وضمانات أمنية كافية.

ثانياً، لقد سجل الحوار السياسي الأخير في ليبيا إنجازات هامة، يجب تعزيزها بقوة ودفعها قدماً. وترحب الصين بالمشاركة النشطة للأطراف المعنية في الحوار وتنتي على تونس والمغرب ومصر وبلدان أخرى في المنطقة للدور الرئيسي الذي اضطلعت به. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى الإسراع في دفع العملية السياسية قدماً وفقاً لخريطة الطريق الحالية، ومعالجة بعض القضايا الهامة بشكل مناسب، بما فيها اختيار المرشحين للسلطة التنفيذية الجديدة حتى يمكن إجراء الانتخابات العامة في 24 كانون الأول/ديسمبر كما هو مقرر.

ونرحب بالعمل الذي قامت به اللجنة الاستشارية لملتقى الحوار السياسي الليبي في التوصل إلى توافق في الآراء. ونحن نؤيد تقديم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المساعدة اللازمة لتنفيذ خريطة الطريق. وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، تواجه ليبيا أيضاً تحديات خطيرة. ونأمل أن تجعل جميع الأطراف في ليبيا التنمية المستدامة أولوية في الوقت الذي تعمل فيه على دفع العملية السياسية قدماً، وتسعى إلى تحسين ظروف معيشة الناس ورفاههم من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار تهديد الإرهاب والتطرف العنيف في ليبيا. فالإرهاب هو العدو المشترك للبشرية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تكثيف التنسيق والتعاون في جهد مشترك لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ويجب اتخاذ تدابير شاملة، بما في ذلك في الميادين السياسية

والاقتصادية والقضائية والاجتماعية، بغية القضاء التام على الأرض الخصبة للإرهاب والتطرف. ولدى القيام بذلك، فإن الأولوية القصوى هي منع حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود ومنع انتشار الآثار غير المباشرة والتهديد لأمن واستقرار البلدان المجاورة ومنطقة الساحل.

رابعا، فيما يخص مسألة الجزاءات، فقد كان موقف الصين ثابتا. فالجزاءات ليست سوى وسيلة وليست غاية. وفي ظل الظروف الحالية، يجب تطبيق حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا بصرامة. وفي الوقت نفسه، من المهم منع أي أثر سلبي بسبب الجزاءات المفروضة في مجالات أخرى على المدنيين الليبيين والبلدان الثالثة، ومنع الإضرار بالمصالح الوطنية العامة لليبيا وكفالة حياة طبيعية لسكانها مع تلبية احتياجاتها الإنسانية.

تشعر ليبيا بالقلق إزاء الخسائر المتعلقة بالأصول المجمدة. وينبغي للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا - لجنة الجزاءات - أن تسرع نظرها في استجابة مناسبة لقلق ليبيا المشروع.

وإذ تمر عملية السلام في ليبيا بمنعطف تاريخي حاسم، فإن الدعم الدولي المشترك مطلوب للحفاظ عليها والمضي قدما. ولا تزال الصين ملتزمة بموقف موضوعي ومحايد وستسهم في التفكير بتحقيق الاستقرار الدائم والازدهار والتنمية في ليبيا.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أود أن أشكر الممثلة الخاصة بالإنابة ستيفاني وليماز على إحاطتها. وبما أن هذه هي الإحاطة الأخيرة التي تقدمها إلى المجلس بهذه الصفة، أود أن أعرب عن خالص امتناني للسيدة وليماز على العمل الهائل الذي قامت به في تيسير الاتصالات والوساطة بين الأطراف الليبية. ونرحب بتعيين المبعوث الخاص الجديد للأمين العام، السيد يان كوبيتش، ومنسق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد رايسيدون زينينغا. ونحن نقدم لهما دعمنا الكامل وننتقل إلى العمل معهما.

ومما يشجعنا التقدم الذي أحرزته الأطراف الليبية في عملية الحوار السياسي، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق بشأن آلية اختيار الحكومة الانتقالية الجديدة. ونحث الأطراف على مواصلة تلك الوتيرة الثابتة في الفترة التي تسبق الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية إشراك المرأة في العملية السياسية برمتها. ونحن نشيد بالنساء الليبيات على مشاركتهن النشطة في الحوار السياسي ونحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على تمكين وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في عملية صنع القرار.

وشكل اتفاق وقف إطلاق النار الدائم الذي تم التوقيع عليه في 23 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي خطوة ملموسة نحو تحقيق السلام الدائم في ليبيا. ونرحب بالعملية التي تلت ذلك، وباجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 واتصالاتها مع الفريق العامل المعني بالأمن التابع للجنة المتابعة الدولية لليبيا.

وفي نفس الوقت، نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى توجيه تركيزنا نحو تنفيذ اتفاق الوقف الدائم لإطلاق النار. وقد انقضت مهلة الـ 90 يوما المحددة في الاتفاق لإنهاء جميع التدخلات الأجنبية في ليبيا في نهاية الأسبوع الماضي فقط، ولا يزال يتعين إحراز تقدم كبير في الوفاء بهذا الالتزام. وأشدد مرة أخرى على أهمية الدعم الدولي لتحقيق الاستقرار الدائم في ليبيا. وأحث جميع الجهات المعنية على وضع حد فوري للانتهاكات الصارخة لنظام الجزاءات الليبية، وإخراج جميع المقاتلين والمرتبقة الأجانب من ليبيا. ويجب أن تتوقف جميع الأعمال التي تنتهك الحظر على توريد الأسلحة إلى ليبيا على الفور.

ف لدى مجلس الأمن أدوات تحت تصرفه لدعم تنفيذ حظر الأسلحة من خلال الأدوات ذات الصلة. ونرحب بجهود عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، التي تعمل على نحو صارم بموجب تلك الأدوات وتضطلع بأنشطتها بشكل محايد، وتقدم مساهمة هامة في تنفيذ نظام الجزاءات الذي وضعه المجلس.

ومن المهم أن يواصل مجلس الأمن دعم الليبيين في جهودهم الرامية إلى تحقيق السلام الدائم، وأن يسهم في هذه العملية متى أمكن ذلك. ونؤيد في هذا الصدد إنشاء آلية موثوقة وواقعية وفعالة لرصد وقف إطلاق النار تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة.

وأود كذلك أن أشدد على أهمية تدابير بناء الثقة، مثل تبادل الأسرى الذي جرى مؤخرا. ومن المهم اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة بناء الثقة بين الأطراف الليبية والمجتمع الليبي. ويشمل ذلك إجراء تحقيق شامل

في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة وعمليات القتل الجماعي والتعذيب والاختفاء القسري وكفالة العدالة للضحايا. فلن يتمكن أي مجتمع من التوصل إلى السلام والمصالحة الدائمين من دون مساءلة.

ونشير إلى أنه تم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بوصول المعونة الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني، ونشجع على مواصلة هذا التقدم. غير أن الحالة الإنسانية في الميدان، التي تفاقم بسبب جائحة فيروس كورونا، لا تزال تبعث على القلق. ومن دواعي القلق الشديد الاختلالات المتكررة والمتعمدة في كثير من الأحيان في إمدادات المياه والكهرباء، والأوضاع المزرية، والتعرض المستمر للعنف الذي يطال المهاجرين وطالبي اللجوء. وندعو السلطات إلى إيلاء اهتمام وثيق لتلك المسائل واتخاذ خطوات ملموسة لتخفيف معاناة المدنيين.

وأخيرا، أود أن أكرر دعم إستونيا الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك لآلية متابعة مؤتمر برلين. ومن المهم الإشارة إلى أن العملية السياسية التي تجري تحت مظلة الأمم المتحدة وعملية برلين تظان الإطار الدولي الوحيد المقبول لدعم الليبيين في تحقيق السلام الدائم.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة، ستيفاني وليماز، على مداخلتها. وأثني ومرة أخرى على عملها المتميز في تعزيز الحل السياسي في ليبيا. وكذلك أرحب بتعيين يان كوبيش مبعوثاً خاصاً والسيد زينغا منسقاً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

يجب على مجلس الأمن أن يستمر في تقديم دعم قوي للعملية السياسية الجارية.

وقد رحبنا مع عدد من شركائنا باعتماد منتدى الحوار السياسي الليبي آلية لاختيار هيئة تنفيذية جديدة للانتقال من أجل إجراء الانتخابات. فهذا يمثل خطوة رئيسية نحو وحدة البلد وسيادته واستقراره. وندعو جميع الأطراف الليبية إلى دعم هذا المنتدى ووساطة الأمم المتحدة للتمكين من إنشاء سلطة تنفيذية موحدة وشاملة. وسنتابع عن كثب الاجتماعات التي ستعقد في جنيف في الفترة من 1 إلى 5 شباط/فبراير.

إن انتخابات 24 كانون الأول/ديسمبر لن تجرى في ظروف جيدة ما لم يُحترم اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وعلى الرغم من احترام اتفاق وقف إطلاق النار عموماً في هذه المرحلة، لم يُعد فتح الطريق الساحلي بعد. وهذا أمر غير مقبول وقد أوضحنا هذه النقطة بجلاء للحكومة الليبية. والقوات الأجنبية تنتهك اتفاق وقف إطلاق النار بالإبقاء على عناصرها المسلحة، بعد 90 يوماً من توصل الليبيين إلى اتفاق وقف إطلاق النار وبعد مرور عام تقريباً على مؤتمر برلين بشأن ليبيا.

يجب علينا أن نتبع القول بالعمل. ويجب أن يستجيب المجلس لطلب كل من الليبيين والأمين العام بالإذن بالنشر السريع لآلية مراقبة وقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب أن تكون هذه الآلية ذات مصداقية وفعالية. ويجب أن يتخذ مجلسنا قراراً يعطي البعثة ولاية كاملة لرصد تنفيذ اتفاق 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020. فهذا أفضل ضمانة لوقف دائم لإطلاق النار.

وقد حان الوقت لكي ينفذ مجلس الأمن القرارات التي اتخذها فيما يتعلق بالامتنثال لحظر الأسلحة ورحيل المقاتلين الأجانب من ليبيا وتفكيك الميليشيات.

وقد كانت القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي العاملة في إطار عملية إيريني في البحر الأبيض المتوسط بالفعل مساهمة قيمة لتحقيق تلك الغاية. فهي تنفذ حظر الأسلحة في أعالي البحار بنزاهة وامتنثال صارم لقرارات مجلسنا.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي جزاءات في أيلول/سبتمبر الماضي ضد عدة كيانات مسؤولة عن انتهاكات حظر الأسلحة. وسنلجأ إليها مرة أخرى إذا لزم الأمر.

وعلى الصعيد الاقتصادي، حدثت عدة تطورات إيجابية: الاجتماع الأول في ظرف خمس سنوات لمجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي؛ وإنتاج النفط، الذي عاد إلى مستواه قبل إغلاق موانئ تصدير النفط؛ وتوحيد أسعار الصرف في الشرق والغرب. غير أن المسألة الأساسية المتمثلة في إنشاء آلية شفافة لإدارة الموارد الاقتصادية ما زالت من دون حل.

وأخيراً، لا بد من أن تستمر مكافحة الاتجار بالمهاجرين. وفرنسا ملتزمة بهذه المكافحة. وقد اقترحت، بالاشتراك مع ألمانيا، إدراج أسامة إبراهيم الكوني، وهو مهرب مدان بانتهاك حقوق الإنسان، في قائمة جزاءات الأمم المتحدة. ونأمل في أن يحدث هذا التدخل في أقرب وقت ممكن.

لن يكون هناك حل عسكري في ليبيا. ولن يتم التوصل إلى سلام دائم إلا بالعملية السياسية التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة. ويمكنكم التعويل على فرنسا في تقديم دعمها الكامل للمبعوث الخاص الجديد للأمين العام وللعمليات الجارية. وقد حان الوقت لوضع حد لهذا النزاع.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتى

أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للسيدة ستيفاني وليماز على عملها الدؤوب، بوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام بالإنابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذي اضطلعت به في ظل أصعب الظروف وأقساها. ونرجو لها التوفيق في مساعيها المستقبلية. كما أشكرها على الإحاطة التي قدمتها اليوم.

تمر ليبيا بمنعطف حرج، سواء من حيث العملية السياسية أو النزاع العسكري. فقد مرت ثلاثة أشهر منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الأطراف الليبية في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، الأمر الذي رحب به المجلس؛ وكذلك أحرز منتدى الحوار السياسي الليبي تقدماً ملحوظاً واتفق على مواعيد زمنية لإجراء الانتخابات. كما لاحظنا التقدم المحرز في المسار السياسي والعسكري خلال الشهرين الماضيين، بما في ذلك الانتخابات البلدية وعقد اجتماع اللجنة الدستورية في مصر وما أحرز من تقدم في عملية برلين والاتفاق على سعر صرف موحد وتبادل المحتجزين.

لقد كانت الهند عضواً في مجلس الأمن عندما اتخذ القراران 1970 (2011) و 1973 (2011) بشأن ليبيا في عام 2011. وأعربنا حينئذ عن تحفظاتنا بشأن الطريقة التي عُجل بها تقديم القرارين في المجلس. ودعت الهند إلى اتباع نهج مدروس وتدرجي مشددة على أهمية الجهود السياسية لمعالجة الحالة. وبعد عشر سنوات، لا يزال السلام الدائم حلماً في ليبيا، ولا يزال الشعب الليبي يتحمل وطأة الإجراءات التي اتخذها المجلس والمجتمع الدولي.

إن المجلس اليوم لديه مهمة هامة محددة - كيف يؤيد وقف إطلاق النار وما هي التدابير التي ينبغي أن يتخذها للنهوض بالعملية السياسية الجارية حالياً وضمان السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا؟ وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على الملاحظات التالية.

أولاً، من الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في ليبيا. وهذا واضح جداً من الاضطرابات التي يشهدها البلد منذ عقد من الزمن. إن التسوية السلمية من خلال الحوار والتشاور الشاملين والواسعي النطاق، مع مراعاة الشواغل والتطلعات المشروعة لجميع أصحاب المصلحة في ليبيا، هي السبيل الوحيد للمضي قدماً.

ثانياً، إن عملية السلام ينبغي أن يقودها الليبيون ويتولوا زمامها على نحو كامل، وينبغي أن تحمي استقلال ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

ثالثاً، من المهم أيضاً أن يدعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن دعماً كاملاً الجهود الموجهة نحو تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، وأن يكفلاً الالتزام الكامل بجميع جوانب اتفاق وقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، لقد أحطنا علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 الذي يسلط الضوء على الاحتياجات من منظور الأمم المتحدة من أجل إنشاء آلية ليبية لرصد وقف إطلاق النار (S/2020/1309) واستمعنا أيضاً إلى الممثلة الخاصة بشأن هذا الموضوع. وتؤيد الهند دور الأمم المتحدة في تنفيذ الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار، على النحو الذي طلبته الأطراف الليبية. وسنعمل مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على تحديد أفضل السبل للمضي قدماً في هذا الصدد.

رابعاً، لن يتسنى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في ليبيا وتحقيق سلام دائم دون الامتثال الصارم لنظام الجزاءات، فضلاً عن مغادرة المقاتلين الأجانب للأراضي الليبية. لقد تجاوزنا بكثير الموعد النهائي المتمثل في 90 يوماً الذي حدده الليبيون أنفسهم عندما وقعوا على اتفاق وقف إطلاق النار من أجل مغادرة جميع المقاتلين الأجانب. وترتفع مصداقية نظام الجزاءات بالامتثال الصارم لأحكامه. وتشكل الانتهاكات الصارخة لحظر الأسلحة تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في ليبيا وينبغي إدانتها. وينبغي للمجلس أيضاً أن ينظر في الخيارات المتاحة لمعالجة مسألة إدارة الأصول المجمدة.

خامساً، يجب أن نضمن أيضاً ألا تستغل القوى الإرهابية الخطوات المتخذة بغية التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض. هناك العديد من القوى داخل ليبيا التي يمكنها تأجيج وتعزيز الإرهاب والنزاع في المنطقة، وخاصة في منطقة الساحل. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وأخيراً، على الرغم من أن هدفنا المباشر هو العملية السياسية وإجراء الانتخابات، من المهم أن نلاحظ كذلك أن السلام والاستقرار المستدامين يتطلبان تحقيق المصالحة الوطنية. وينبغي ألا يغيب عن بالنا هذا الهدف الأسمى ونحن نسعى إلى التوصل إلى حل سريع للأزمة. ويجب أن يكون المجتمع الدولي مستعداً لتقديم أي مساعدة قد تطلبها ليبيا في هذه العملية. ويجب أن تكفل آلية الاختيار الجارية لإنشاء سلطة تنفيذية مؤقتة تمثيلاً حقيقياً للشعب الليبي من أجل اتخاذ القرارات والتدابير المناسبة لإجراء عملية انتخابية ذات مصداقية. إن الجداول الزمنية للانتخابات طموحة ولن يكون تحقيقها سهلاً.

ومن المؤسف حقاً أن السلام والاستقرار لا يزالان بعيدي المنال في ليبيا، وذلك أساساً بسبب تدخل البلدان الأجنبية ووجود مرتزقة أجانب ومقاتلين إرهابيين. وينبغي أن تغتنم الأطراف الليبية الفرصة التي أتاحتها توقيع اتفاق وقف إطلاق النار والأحداث التي وقعت في أعقاب ذلك، ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي كل الدعم لها. وقد أصبح هذا الأمر أيضاً مهماً في سياق وباء فيروس كورونا وما يتصل به من مسائل إنسانية.

كانت علاقات الهند مع ليبيا وثيقة وذات فائدة متبادلة على الدوام. وكان للشركات الهندية والمغتربين الهنود وجود كبير في ليبيا في الماضي، إذ بلغ عددهم في بعض الأحيان ما يقرب من 100,000 شخص. وساهمت الشركات الهندية من القطاع العام والقطاع الخاص بشكل كبير في مشاريع البنية التحتية الحيوية، مثل الطرق والطرق السريعة ومحطات توليد الطاقة وخطوط النقل في ليبيا. ووجود المهندسين الهنود في قطاع النفط الحيوي وصناعة الصلب، فضلاً عن قطاع التعليم والصحة، ساعد المجتمع والاقتصاد الليبيين على التغلب على صعوبات العزلة الدولية في الماضي. ومصنع الصلب ومحطات توليد الكهرباء وخطوط النقل وأنابيب النفط التي بنتها الشركات الهندية تساهم بشكل إيجابي في الاقتصاد الليبي حتى يومنا هذا.

وتأمل الهند صادقة أن يعود السلام والاستقرار الدائمان إلى البلد. ولا تزال الهند ملتزمة بدعم ليبيا والشعب الليبي في هذا المسعى.

المرفق السادس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة، السيدة وليامز، على إحاطتها الممتازة هذا الصباح.

أود أن أبدأ بتهنئتك، ستيفاني، وفريقك على العمل الحاسم الذي قمت به وما تقومين به في الميدان في ليبيا. لقد مهدت جهودك الدؤوبة وجهود جميع الشركاء الليبيين، بالطبع، الطريق أمام التقدم الكبير الذي نشهده اليوم. وبما أن هذه هي آخر إحاطة تقديمها لنا بشأن هذه المسألة، أود أن أعرب عن امتناننا الصادق لك، متمنيا لك، ستيفاني، كل التوفيق على الصعيدين المهني والشخصي.

ومن النادر أن نلاحظ، على هذه الطاولة، ما يوصف بالتأكيد بأنه تقدم ملموس في حالة معقدة. واليوم مناسبة من تلك المناسبات النادرة، ولذا أود أن أعرب عن تقديري لجميع الذين ساهموا في إحراز التقدم الملموس الذي سمعنا عنه اليوم على جميع المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية والدولية ومساري القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ونعتقد أن هذا التقدم ساعد ليبيا على المضي قدما في مسيرتها صوب تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وبصراحة، إن هذا التقدم يعطينا الأمل بشأن الشعب الليبي.

وأود أن أؤكد لأصدقائنا الليبيين أن أيرلندا والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي سيظلون ملتزمين بدعمكم وبدعم ليبيا، على هذا الطريق، ونحن ننتقل إلى المرحلة الحاسمة تمهيدا لإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

وترحب أيرلندا ترحيبا صادقا بتعيين يان كوبيتش مبعوثا خاصا للأمين العام، ورايسيدون زينينغا منسقا للبعثة، وجورجيت غانيون منسقة مقيمة ومنسقة للشؤون الإنسانية. وفي ظل هذه القيادة الجديدة، نرى ثلاث أولويات رئيسية.

أولا، إنشاء آلية موثوقة وواقعية وفعالة لرصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. ونرحب باستمرار تصميم الطرفين على تنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار والاتفاق على تشغيل آلية رصد لوقف إطلاق النار بقيادة ليبية. وتؤيد أيرلندا أيضا بقوة طلب الأمين العام إلى مجلس الأمن أن يعطي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولاية واضحة ومرنة لتمكين البعثة من دعم الآلية.

وأرحب باستمرار تعاون جيران ليبيا وشركائها الإقليميين في دعم مسارات الحوار بين الليبيين التي تيسرها الأمم المتحدة. ونؤكد مجددا ضرورة كفالة اتباع نهج دولي واحد ومنسق في ليبيا. فمهمة بناء السلام معقدة جدا. ونحن بحاجة إلى نهج متماسك.

وتردد أيرلندا نداء الأمين العام إلى جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لاحترام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار. ويشمل ذلك ضمان مغادرة جميع المقاتلين والمرترقة الأجانب من ليبيا. ولكن لم يتم الوفاء بهذا الشرط بعد أكثر من 90 يوما من توقيع الاتفاق. وكما سمعنا، فإن ذلك غير مقبول تماما، ويجب تغييره. ومما يثير القلق العميق استمرار خطر الإرهاب والتطرف العنيف في شمال أفريقيا على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2021/62).

وقد تم توثيق الانتهاكات الخطيرة لحظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن، سواء في تقرير فريق الخبراء المعني بليبيا (S/2019/914) أو في المعلومات التي قدمتها عملية إيريني التابعة للقوة البحرية

للاتحاد الأوروبي، التي تدعم أيرلندا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي عملها بقوة. ويجب أن تتوقف هذه الانتهاكات. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى أن تستجيب الآن للدعوة الواردة في اتفاق وقف إطلاق النار إلى الاحترام الكامل وغير المشروط لحظر الأسلحة. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية ضمان ذلك.

وتتمثل الأولوية الثانية في كفالة تصويت ملتقى الحوار السياسي الليبي على سلطة تنفيذية للتحضير للانتخابات التي ستجري في 24 كانون الأول/ديسمبر. وترحب أيرلندا بقرار 19 كانون الثاني/يناير الذي اعتمد آلية لاختيار سلطة تنفيذية مؤقتة. وتلك وسيلة لتحقيق الغاية. ومن المهم الآن التوصل على وجه السرعة إلى اتفاق على مجلس الرئاسة مكون من ثلاثة أعضاء وعلى اختيار رئيس الوزراء لكي يتسنى الاستعداد الكافي لانتخابات كانون الأول/ديسمبر.

تشيد أيرلندا بالسلطات الانتخابية الليبية لنجاحها في إجراء انتخابات المجالس البلدية على الرغم من البيئة الأمنية الصعبة ومرض فيروس كورونا. ونرحب بقرار حكومة الوفاق الوطني تخصيص الأموال والموارد للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وتدرس أيرلندا أيضا طلب حكومة الوفاق الوطني الحصول على دعم الأمم المتحدة لانتخابات كانون الأول/ديسمبر، ونتطلع إلى أن ينظر المجلس في هذه المسألة في الوقت المناسب.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في ليبيا. ولن يكتمل التحول الديمقراطي بدون توفير الضمانات للحقوق الأساسية للشعب الليبي. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالحاجة إلى إحراز تقدم في الجوانب الاقتصادية والمالية لليبيا، بما في ذلك برنامج الإصلاح، ولا سيما معالجة الأزمة في القطاع المصرفي والآلية المعنية بإدارة عائدات النفط. وترحب أيرلندا بالإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، بما في ذلك إعادة تنشيط مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي وتوحيد سعر الصرف، فضلا عن التقدم المحرز في المراجعة المالية للمصرف المركزي والإعلان مؤخرا عن مراجعة حسابات المؤسسة الليبية للاستثمار. وذلك تقدم، وينبغي أن تساعد هذه الإصلاحات في اتخاذ ترتيبات اقتصادية أكثر دواما وشفافية وإنصافا لصالح الشعب الليبي.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم أيرلندا الثابت لعمل البعثة ولجميع الجهود المستمرة في ملتقى الحوار السياسي الليبي. ونعتقد أن هذه لحظة حاسمة في تاريخ ليبيا. وهي لحظة للتفاوض والأمل. ويجب ألا نقلل من شأن التحديات التي تنتظرنا، وأحدنا ضرورة الاستثمار في المصالحة الوطنية التي يستند إليها العمل من أجل السلام المستدام. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية منع المخربين سواء كانوا أجنبيا أو محليين من تقويض المكاسب التي حققها الشعب الليبي بشق الأنفس في بناء السلام. ويجب علينا الاستعداد لاتخاذ تدابير ملموسة بترجمة أقوالنا إلى أفعال لضمان حدوث ذلك. ونحن مدينون بذلك للشعب الليبي على الأقل.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماي

قبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئاسة تونس وقيادتها طوال الشهر. أعلم أن الجلسة الختامية غدا، ولكنني أود الإعراب عن تهانينا وأن أشيد أيضا بأننا، ونحن نناقش بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والحالة في ليبيا بتعاون اثنين من الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن مباشرة مع ذلك البلد. فحيرات هذه البلدان مهمة جدا، وترتبط الفرص المتاحة لها نتيجة للعمل الذي يؤديه مجلس الأمن لدعم البعثة ارتباطا مباشرا برافها وأمنها.

ويشكر وفد كينيا السيدة ستيفاني وليماز على إحاطتها اليوم. ولا بد لي من أن أشيد بها على حماسها والتزامها بمسار تحقيق السلام والأمن في ليبيا منذ توليها منصب الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة.

ونغتتم هذه الفرصة لنثني أيضا على الأمين العام لتعيينه السيد يان كوبيش مبعوثا خاصا له إلى ليبيا والسيد رايسيدون زينينغا أمينا عاما مساعدا ومنسقا للبعثة. ونهنئهما على تعيينهما ونتمنى لهما النجاح ونقدم لهما دعما.

ونرحب بالمكاسب التي يحققها الشعب الليبي في تعزيز المصالحة الوطنية، كما يتجلى في الاتفاق على وقف كامل ودائم لإطلاق النار في ليبيا في 23 تشرين الأول/أكتوبر، والجولة الأولى الناجحة لملتقى الحوار السياسي الليبي في تشرين الثاني/نوفمبر واستمرار المداولات.

وتؤكد كينيا من جديد أهمية ضمان أن تظل هذه العملية بقيادة ليبيا وملكيته. ونرحب بالنهج الشامل الذي اتخذته خريطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين كخطوة هامة نحو مشاركة المرأة بصورة هادفة في السلام والعمليات السياسية.

وسنواصل دعما القوي لعملية السلام التي توفر للشعب الليبي الأمن المستدام. وإذ نتكلم عن الاستدامة، فإلى جانب الجهود الجديرة بالثناء المبذولة في المسار السياسي والأمني والاقتصادي للحوار، هناك حاجة إلى إدخال أدوات حاسمة أخرى في عملية السلام. وتشمل تلك الأدوات المصالحة وغيرها من الجوانب الاجتماعية والسياسية مثل الشمول باعتباره محوريا في التوصل لأي سلام دائم.

وإذ نفعل ذلك تظل كينيا على وعي تام بالتهديد الخطير الذي تشكله الجهات الإرهابية العالمية، فضلا عن ميسريهم والبنية التحتية التي تدعمهم، ليس لشعب ليبيا فحسب بل للدول المجاورة والمنطقة أيضا. ونعتقد أنه ينبغي تعزيز الإجراءات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما في ذلك أيديولوجيتها والبنية التحتية لتمويلها وتجنيدتها، فضلا عن ورود تلك الإجراءات في جميع قرارات المجلس. وفي هذا الصدد ينبغي إدماج التدابير الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب والتطرف والتجنيد في نظم وعمليات الحوكمة في مرحلة ما بعد المصالحة.

ومن الضروري ضمان أن تكون عملية السلام في ليبيا وغيرها من العمليات في أماكن أخرى عاملاً لتوفير الأمن بطريقة يمكن التنبؤ بها للبلدان المجاورة والمجتمع الدولي. ولذلك السبب، ندعو إلى تنفيذ خطة مدروسة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتزامن مع انسحاب القوات، مع مراعاة أن الانسحاب بدون نزع السلاح سيكون بمثابة عامل صريح لزعة الاستقرار في المنطقة. لذلك، ورهنا بولاية واضحة،

نؤيد طلب اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 نشر مراقبين دوليين غير نظاميين غير مسلحين تحت رعاية الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى نشرهم، ينبغي أن تشمل ولايتهم رصد الأنشطة والاتجاهات والتهديدات الإرهابية والإبلاغ عنها.

وفي الختام، أود أن أشدد على ضرورة التعاون والتنسيق القويين مع الاتحاد الأفريقي طوال تلك العملية. ونعتقد أن انهيار تنسيق الاتحاد الأفريقي كان مسؤولاً عن جزء كبير من المعاناة التي عانى منها الشعب الليبي. لذلك، ينبغي من الآن فصاعداً أن يكون رأي ومنطق أفريقيا نقطة مرجعية هامة لاتخاذ إجراءات.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر الممثلة الخاصة بالنيابة ستيفاني وليماز على إحاطتها المفصلة عن الحالة في ليبيا. وأغتتم هذه الفرصة لأنوه بجودة عملها خلال فترة توليها مهام بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وأتمنى لها كل النجاح في مساعيها في المستقبل. ونرحب بحضور ممثل ليبيا في هذه الجلسة.

ترحب المكسيك، على غرار الوفود الأخرى، بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ملتقى الحوار السياسي الليبي بشأن آلية تشكيل حكومة انتقالية. ونرحب بالقرار الذي يكفل أن تشغل النساء 30 في المائة على الأقل من المناصب. ونأمل أن تستمر هذه النسبة في الزيادة.

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي لم تحل، فإن صلاحية اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر تفتح المجال لمواصلة العمل صوب حل للنزاع عن طريق التفاوض. ومن الأمثلة على النتائج الملموسة للاتفاقات التي تم التوصل إليها إعادة تنشيط قطاع النفط وتوحيد سعر الصرف. وقد تكون هشة، ولكنها حاسمة أيضاً.

وتعتقد المكسيك أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم تماماً العملية الجارية بين الليبيين، مع ضمان أن يترجم التقدم على طاولة المفاوضات إلى ظروف معيشية أفضل للسكان. وفي هذا الصدد، من دواعي القلق أن تقرير الأمين العام (S/2021/62) يشير إلى أوجه قصور في الخدمات الأساسية للسكان، ولا سيما الخدمات الصحية، في خضم الأزمة الصحية الناجمة عن مرض فيروس كورونا (COVID-19). ولذلك، ندعو جميع أطراف النزاع إلى كفالة الوصول غير المقيد إلى الدعم الإنساني والامتثال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويساور بلدي القلق من أن بعض الجوانب الرئيسية لاتفاق وقف إطلاق النار لم تنفذ في غضون الإطار الزمني المتوقع عليه. وندعو، على وجه الخصوص، أطراف النزاع وشركاءها الدوليين إلى الدخول في حوار ناضج من أجل الاتفاق على آلية لانسحاب المقاتلين الأجانب. وتعتقد المكسيك أن الإجراءات الرامية إلى تعزيز القدرة العسكرية لأطراف النزاع تقوض مصداقية العملية السياسية وإمكاناتها وتشكل عقبة أمام السلام. ولذلك، ندعو إلى احترام حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس نفسه. وتؤيد المكسيك أيضاً نشر الآلية المرنة لرصد وقف إطلاق النار التي طلبتها الأطراف الليبية.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الظروف الصعبة التي يواجهها المهاجرون واللاجئون في ليبيا. ونحث السلطات المعنية على الإفراج عن المحتجزين تعسفاً وضمان ملاذ آمن لهم حتى يؤخذوا في الاعتبار الواجب في الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19.

وفيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، من المقلق، كما يشير تقرير الأمين العام، أن حالات العنف الجنسي والجنساني لا يُبلغ عنها خوفاً من الانتقام أو الوصم اللذين ينطوي عليهما. يجب تزويد البعثة بالموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها فيما يتعلق برصد العنف الجنسي في حالات النزاع ونشر مستشارين لشؤون حماية النساء والأطفال، وفقاً للقرار 2542 (2020).

وفي الختام، أعتقد أن من المهم التذكير بأن العملية السياسية التي تقودها ليبيا وتيسرها الأمم المتحدة يجب أن تعطي الأولوية لإنهاء معاناة ضحايا النزاع قبل كل المصالح الأخرى. ولذلك، يتعين على مجلس الأمن أن يدعم جميع المبادرات التي تتيح للشعب الليبي الوصول إلى ظروف معيشية أفضل وأكثر عدلاً.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أبدأ بتقديم تهانينا الخالصة للسيدة ستيفاني وليمار، التي عملت بنجاح بصفتها الممثلة الخاصة بالنيابة للأمين العام في ليبيا. لقد أسهمت جهودها الشخصية والتزامها في تقدم الحوارات بين الليبيين. ونرحب بتعيين السيد يان كوبيش مؤخرا مبعوثا خاصا جديدا للأمين العام، ونتمنى له كل النجاح في دوره الجديد. والتقدم الذي نرحب به اليوم يرجع أيضا إلى المبادرات التي اتخذتها البلدان المجاورة لليبيا، بما فيها تونس. ولذلك، من الضروري، في أي بحث عن حل للأزمة الليبية، ضم تلك البلدان على النحو الواجب، إلى جانب الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

وعلى الرغم من الوضع غير المستقر الحالي في ليبيا، هناك بوادر أمل. وتلاحظ النيجر بارتياح التطورات السياسية الأخيرة، بما في ذلك الموافقة في 19 كانون الثاني/يناير على آلية لاختيار قادة المستقبل. سيتيح ذلك الآن لليبيين اختيار حكومة مؤقتة لإعادة توحيد الأمة ومؤسساتها بفضل الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر، والتي نأمل أن تكون حرة وديمقراطية وشفافة.

وينبغي للعملية الجارية حاليا في جنيف أن تكون معلما هاما في سعي الليبيين إلى تحقيق الديمقراطية والسلام والأمن والعدالة - وهي المثل العليا التي قدموا من أجلها تضحيات هائلة. وفي هذا الصدد، فإن دعمنا الجماعي، ولا سيما دعم الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن تتجاوز المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي الجوانب اللوجستية وأن تشمل جميع الأبعاد الأخرى من أجل ضمان شفافية ومصداقية العملية الانتخابية. هذه هي الطريقة لإرسال الإشارة القوية التي يتوقعها الليبيون.

وعلى الصعيد الأمني، وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، لا سيما مع توقيع وقف إطلاق النار، لا نزال نشعر بالقلق إزاء وجود المرتزقة وغيرهم من المقاتلين الأجانب، الذين قد يحاول بعضهم العودة بمعداته الحربية إلى منطقة الساحل، التي أضعفتها هذه الأزمة بالفعل منذ بدايتها في عام 2011. ونمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر برلين بشأن ليبيا، يجب احترام حظر الأسلحة احتراما كاملا.

وفي سعيها إلى السلام، اتفقت الأطراف الليبية، التي تستحق الثناء، على تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك استئناف الرحلات الجوية التجارية من المطارات الشرقية والجنوبية إلى العاصمة، واستئناف إنتاج النفط وفتح الطرق. وفي هذا السياق، ينبغي بذل نفس الجهود من أجل إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي حتى تعود عائدات إنتاج النفط بالفائدة على الشعب الليبي.

ونؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء عنصر لرصد وقف إطلاق النار في إطار بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ينبغي تزويده بالموارد اللازمة للاضطلاع بتلك المهمة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، التي تفاقت بسبب ارتفاع عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا، يساورنا قلق خاص إزاء مصير المهاجرين المحتجزين في مراكز احتجاز مكتظة وغير صحية. وبينما نرحب بالدور الإيجابي جداً الذي تضطلع به المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين، يطالب بلدي على وجه الاستعجال بالإفراج الفوري عن اللاجئين وطالبي اللجوء الخاضعين للاحتجاز التعسفي في السجون الليبية.

وبينما نرحب بتنفيذ عملية إيريبي في البحر المتوسط التي تضطلع بها القوة البحرية للاتحاد الأوروبي، نرى أنه يجب على الأمين العام أن يراجع سياسة إنزال المهاجرين واللاجئين الذين يتم اعتراضهم في البحر على الأراضي الليبية. وفي هذا الصدد، من المؤسف أن عدد الأشخاص الذين أعيدها منذ التقرير السابق للأمين العام (S/2020/1309) قد ارتفع من 11 000 إلى 11 900 شخص. وينبغي أن يدفعنا عدم استقرار هذه الحالة الأمنية والضعف الذي يجد هؤلاء الناس أنفسهم فيه بعد نزولهم إلى البر جميعاً إلى اتخاذ إجراءات.

ويرى بلدي أنه يجب إيلاء أهمية خاصة لمسائل العدالة والمساءلة التي تشكل عناصر أساسية في أي عملية سلام. ولا بد من بذل كل جهد ممكن في توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في ليبيا، بما في ذلك المسألة المقلقة المتمثلة في الأشخاص المختفين والتي يجب أن يمثل المسؤولون عنها وشركاؤهم أمام العدالة.

في الختام، وبعد عشر سنوات من الفوضى والمعاناة التي لا توصف التي تحملها الشعب الليبي، أن الألوان لتجاوز خلافاتنا وتحمل مسؤولياتنا بتركيز جهودنا على الأهداف الوحيدة التي تهم ليبيا وشعبها اليوم، وهي المصالحة والسلام والعدالة والازدهار.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

تشارك النرويج في مناقشات مجلس الأمن في وقت يبعث على الأمل في إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي يملك زمامه الليبيون والذي يمكن أن يحقق السلام والاستقرار. ونود أن نشكر القائمة بأعمال الممثل الخاص للأمين العام، السيدة وليامز، على جهودها الرائعة. لقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بدور حاسم في الإنجازات التي تحققت. وبما أن هذه هي آخر إحاطة لها، فإننا نتمنى لها كل التوفيق في مساعيها الجديدة.

إننا نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في منتدى الحوار السياسي الليبي، الذي يستند إلى اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والذي لا يزال صامداً. ويمثل الاتفاق الأخير على آلية لاختبار سلطة تنفيذية موحدة خطوة هامة إلى الأمام نحو تنفيذ خارطة الطريق وإعادة توحيد الحكومة والمؤسسات الليبية وإجراء انتخابات وطنية ديمقراطية وذات مصداقية وشاملة للجميع في 24 كانون الأول/ديسمبر.

ونشيد بأعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي على نهجهم البناء واستعدادهم للتوصل إلى حلول توفيقية لتجاوز خطوط الصدع. وعلاوة على ذلك، نحث جميع الأطراف الليبية على الالتزام بتنفيذ خارطة الطريق واحترام نتائج آلية اختيار سلطة تنفيذية مؤقتة. ومن شأن نقل السلطة سلمياً إلى حكومة وحدة وطنية جديدة أن يكون خطوة هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا الذي طال انتظاره. ولا يزال هناك الكثير من العمل الشاق الذي يتعين القيام به، ونشجع جميع الأطراف على العمل على وجه السرعة وبحسن نية من أجل الانتهاء من اعتماد حكومة موحدة وشاملة للجميع.

ومع ذلك، هناك العديد من المخربين والمسائل التي لم تحل. وفي هذه المرحلة الحاسمة من الجهود المبذولة فيما بين الليبيين، ينبغي ألا يكون هناك شك في دعم مجلس الأمن القوي والواضح للعملية السياسية. لقد أوضح الليبيون أنفسهم أنهم يريدون التغيير - إنهم يريدون السلام. وينبغي لنا، نحن أعضاء المجلس، أن نقوم بدورنا في تقديم الدعم الذي يحتاجون إليه. ونشعر بالتشجيع إزاء العمل الذي تم في اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وما أحرزته من تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وتؤيد النرويج الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في رصد وقف إطلاق النار في ليبيا، على النحو المبين في التقرير المرحلي للأمين العام في كانون الأول/ديسمبر (S/2020/1309). وينبغي أن تكون آلية الرصد هذه بقيادة ليبية وأن يمسك بزمامها الليبيون أنفسهم. ويجب أن نغتني هذه الفرصة وأن نقدم الدعم الذي طلبته الأطراف الليبية.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التدخل الأجنبي الواسع النطاق في ليبيا، فضلاً عن الانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة. وينبغي مساءلة من ينتهكون حظر الأسلحة. وننوه أيضاً بالإسهامات الهامة لعملية إيريني التي تنفذها القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط في رصد الحظر. ونشعر بخيبة الأمل لعدم احترام بعض أعضاء المجتمع الدولي لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار، ولا سيما عدم الرغبة في ضمان رحيل جميع المقاتلين والمرتبقة الأجانب عن ليبيا، كما دعا الليبيون.

ونقدر تركيز القائمة بأعمال الممثل الخاص للأمين العام، السيدة وليامز، على التشاور مع ممثلي المجتمع المدني طوال العملية. وقد أدى ذلك إلى إدراج مبادئ حقوق الإنسان الرئيسية في خارطة الطريق السياسية لملتقى الحوار السياسي الليبي. ويسرنا بصفة خاصة أن نرى أن 17 من المشاركين في ملتقى الحوار السياسي الليبي من النساء. ونعبر عن إعجابنا بما قدمته الوفودات إلى الملتقى من إسهامات بناءة وبدورهن الحاسم في التوصل إلى توافق في الآراء. وليس هناك دليل أفضل من ذلك على أن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في ليبيا - على جميع المستويات - ضرورية لضمان السلام الدائم. ويشمل ذلك جميع جوانب الحياة السياسية وحل النزاعات وبناء السلام.

ونؤيد دعوة الأمين العام إلى جميع الأطراف الفاعلة الليبية لتنفيذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشير أيضاً مع التقدير إلى أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قد وضعت ترتيبات للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في ليبيا. إن تحسين التوثيق إسهام هام في ضمان تحقيق المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ومع ذلك، لا يزال يساورنا القلق إزاء الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان في ليبيا - على سبيل المثال، العدد الكبير من الأشخاص الذين يُحتجزون بشكل غير قانوني وتعسفي. ونحث البعثة على مواصلة العمل مع المؤسسات الوطنية الليبية لتعزيز سيادة القانون والمساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان.

وأود أن أبرز مسألة تتعلق بحماية المدنيين. إن الحالة المبلغ عنها في مراكز الاحتجاز تبعث على القلق، ولا سيما احتجاز الأطفال والادعاءات المتعددة بالعنف والاعتداء الجنسيين. ويجب أن تتاح للجنة الدولية للصليب الأحمر إمكانية الوصول إلى هذه المراكز وأن تُبذل جهود لمنع حالات الاختفاء وإعادة الروابط الأسرية.

أود أن أختتم بياني بتقديم الشكر للقائمة بأعمال الممثل الخاص للأمين العام، السيدة وليامز، على جهودها. ونهنئ يان كوبيش على تعيينه مبعوثاً خاصاً ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ونتطلع إلى العمل معه عن كثب في المستقبل. وسيحظى بدعم النرويج الكامل.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر السيدة ستيفاني وليامز على المعلومات التي قدمتها بشأن الحالة في ليبيا. وما فتئنا ندعو إلى تسوية سلمية للأزمة الليبية بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

ونحن مقتنعون بأن جميع الأطراف الدولية الفاعلة التي لها تأثير على مختلف القوى الليبية ينبغي أن تحثها على التفاعل البناء سعياً إلى إيجاد حلول توفيقية للمشاكل المركبة. وهذا هو النهج الذي استرشدنا به عندما زارنا في موسكو رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح عيسى في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ووزير خارجية حكومة الوفاق الوطني محمد سيالة في كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد أكدنا مجدداً موقفنا القائم على أن عملية التسوية يجب أن يقودها الليبيون وأن يمضوا بزماتها، وأيد ضيفاننا الرفيعا المستوى ذلك الموقف تماماً. وينطبق ذلك على المسارات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها.

ونرحب بأن فترة المواجهات المسلحة أفسحت المجال للمفاوضات. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة هشة. ونتعثر عملية تنفيذ أحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية، الموقع في جنيف في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وندعو جميع الأطراف الليبية إلى التحلي بضبط النفس والتقييد بالتزاماتها.

ومن أجل تعزيز الحوار، يواصل الجيش المناقشات بشأن تدابير بناء الثقة المتبادلة، بما في ذلك المسائل المدنية. ونرحب بالخطوات المتخذة لاستئناف حركة النقل البري والجوي بين مختلف مناطق البلد. وستساعد تلك القرارات على تطبيع حياة المواطنين العاديين وضمان توفير المساعدة الإنسانية.

إننا نتابع عن كثب التقدم الذي أحرزته ملتقى الحوار السياسي الليبي. ونود أن نؤكد من جديد أن أي خطوات تتخذ في مختلف مجالات التسوية لا يكفي أن تتفق عليها الأطراف الليبية رسمياً وأن تدعمها وتوافق عليها، بل ينبغي أن تشمل أيضاً تنفيذ مبدأ الشمولية للجميع. وهذا المبدأ وحده هو الذي يمكن أن يكفل استقرار عملية السلام وفعاليتها. ومن هذا المنطلق، سنقيم نتائج عمل ملتقى الحوار السياسي الليبي واللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

قد تبدو الإنجازات على الورق مثيرة للإعجاب، ولكن أهم شيء هو المواءمة بشكل متناغم بين الخطط الموضوعة والواقع الميداني المعقد للغاية في ليبيا. وإذ نأخذ في الاعتبار الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التسوية الليبية، نتمنى مخلصين النجاح للمبعوث الخاص الجديد، يان كوبيش، الذي سيحتاج إلى كل خبرته الدبلوماسية الغنية. ونعتقد أن مهمته الرئيسية لن تكون وضع خطط رسمية أو تحديد نقاط مرجعية، بل إيجاد جو من الثقة بين أكبر مجموعة من القوى السياسية الليبية، خاصة وأن بعضها، بما فيها تلك المشاركة في ملتقى الحوار السياسي، تنتقد الحالة الراهنة. ونعتقد أن هناك حاجة إلى "إطلاق يد" المبعوث الخاص بعض الشيء، خاصة وأن منصب رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ظل شاغراً لمدة عام تقريباً.

ويتمثل أحد العناصر الهامة في تحقيق استقرار الحالة في الحوار بشأن ضمان الأداء المستقر لقطاع النفط، وذلك على أساس أن الموارد الطبيعية للبلد ملك لجميع مواطنيه. ومن الضروري ترتيب الأمور

في المجال المالي والاقتصادي، مع الاسترشاد مرة أخرى بمبدأ ملكية الليبيين للموارد المالية، بما فيها تلك الموجودة في الحسابات "المجمدة". وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا إزاء التقارير التي تقيد بأن الشركات الغربية، ولا سيما الأوروبية، تنزي نفسها على حساب أصول ليبيا، التي هي مسؤولة عن الحفاظ عليها.

المرفق الثاني عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

في البداية، أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بالنياية ستيفاني وليامز على قيادتها وجهودها الدؤوبة في عملية الحوار بين الليبيين تحت رعاية الأمم المتحدة. كما أقدر إحاطتها وأرحب بالمثل الدائم لليبيا.

بعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان على اندلاع أعمال العنف في ليبيا، لا يزال البلد يواجه تحديات كثيرة. غير أن التطورات الأخيرة توفر أسباباً تدعو إلى التفاؤل، وإن كان ذلك بحذر.

وتشير سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى أن الهدنة في ليبيا لا تزال قائمة بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وترحب بانخفاض عدد الضحايا المدنيين الذي صاحب ذلك. ومن المهم للغاية أن تمتثل الأطراف امتثالاً كاملاً لذلك الاتفاق.

ونرى أنه يجب احترام سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية. ومن ثم، ينبغي للدول الأعضاء أن تتقيد تقيداً صارماً بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك التقيد بالحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار 1970 (2011) والقرارات اللاحقة بشأن ليبيا.

وعلى الصعيد السياسي، نشيد بالتقدم المحرز في إطار ملتقى الحوار السياسي الليبي، بما في ذلك القرار المتعلق بآلية الاختيار لتشكيل سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة. ويتجسد العزم المطلوب لتوحيد البلد في تصميم الأطراف الليبية والرغبة في التوصل إلى تسوية وتوافق الآراء بشأن هذه الآلية. وبناء على ذلك، نشجع أصحاب المصلحة على وضع الترتيبات النهائية داخل الملتقى، وفقاً لخارطة الطريق السياسية. ونؤكد أيضاً أهمية إجراء حوار يقوده الليبيون ويمسكون بزمامه ونأمل في إجراء انتخابات وطنية في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

إن مشاركة النساء والشباب في ملتقى الحوار السياسي الليبي أمر إيجابي ومؤشر على الشمول المطلوب في العمليات السياسية. ولذلك، نشاد الليبيون أن يواصلوا السير على هذا الطريق، مدركين للأدوار التحويلية للنساء والشباب.

لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية تبعث على القلق. ونقدر رفع حالة القوة القاهرة عن المنشآت النفطية ونحث السلطات الليبية على معالجة أوجه القصور الاقتصادية التي لا تزال قائمة. كما نؤيد الجهود المبذولة في إطار عملية الحوار الاقتصادي الليبي والفريق العامل الاقتصادي التابع للجنة المتابعة الدولية للمساعدة في هذا الصدد.

وكما أبرز تقرير الأمين العام الأخير (S/2021/62)، فإن ما يقدر بنحو 1,3 مليون ليبي يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وتثير الوفيات والصعوبات التي تواجه الملايين، ولا سيما الفئات التي أصبحت الأكثر ضعفاً، قلقاً عميقاً. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم الوضع المقلق بالفعل. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى التصدي بصورة عاجلة لهذه الصعوبات من خلال خطة الاستجابة الإنسانية الليبية.

وبالإضافة إلى ذلك، يدعو وفد بلدي إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا ينبغي أن يكون هناك إفلات من العقاب في ليبيا على الفظائع التي ارتكبت على مر السنين. ونكرر تأكيد دعمنا لبعثة تقصي الحقائق الدولية للتحقيق في الفظائع وضمان المساءلة. وفي هذا السياق، ندعو إلى إجراء تحقيق بشأن المقابر الجماعية في مدينة ترهونة.

كما نشارك الأمين العام وجهة نظره بأن الاحتجاز غير القانوني لا يزال أحد العوامل المحركة للنزاع الليبي ونحث السلطات على تحديد جميع مرافق الاحتجاز غير القانونية وإغلاقها. وبالمثل، نعترف بأن ليبيا لا تزال مكانا غير آمن للمهاجرين واللاجئين ونؤكد ضرورة ضمان سلامتهم.

إن الحالة في ليبيا معقدة وعملية السلام دقيقة. وسيكون عام 2021 عاما محوريا. ونشجع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الدول المؤثرة الرئيسية، على أن تكون مصدر إلهام للمفاوضات الجارية وعلى حماية عملية السلام.

ونؤكد من جديد دعمنا، للدور البناء للاتحاد الأفريقي ونتوقع عقد مؤتمر المصالحة الوطنية وفقا لخارطة الطريق التي اعتمدها لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا. كما نؤكد من جديد دعمنا لجهود الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والبلدان المجاورة.

أخيرا، نظل ملتزمين بدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ونرحب بفريق القيادة الجديد، بمن فيهم المبعوث الخاص يان كوبيش؛ ورايسيدون زينينغا، منسق البعثة؛ وجورجيت غانيون، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية. ونتطلع إلى العمل معهم في مساعانا الجماعي لمساعدة ليبيا في التغلب على العقبات التي تعترض سبيل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار بشكل مستدام.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

كما تعبّر تونس عن ارتياحها لما ميّز جولات الحوار والمشاورات التي تلت ملتقى تونس من عزم مشترك من قبل الأطراف الليبية على مواصلة العمل بنفس الروح الإيجابية من أجل تلبية طموحات الشعب الليبي في إنهاء الأزمة واستعادة الأمن والاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية.

وفي هذا الإطار، ترحّب تونس باعتماد آلية اختيار السلطة التنفيذية المؤقتة، وتعرب عن أملها في أن يتوفّق ملتقى الحوار السياسي في حسم هذه المسألة خلال جولة الحوار المرتقبة بجنيف بداية شباط/فبراير المقبل.

وتشيد تونس بالتقدم المحرز ضمن أفرقة العمل المنبثقة عن لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا التي كونت في إطار مؤتمر برلين. كما تؤكد على تلازم جميع المسارات المنبثقة عن المؤتمر، بما يكفل ظروف النجاح للمرحلة الجديدة ويضمن تفادي أية انتكاسات للعملية السياسية.

ومن هذا المنطلق، تسجّل تونس بارتياح التزام الأطراف الليبية بوقف إطلاق النار الذي تمّ توقيعه في 23 أكتوبر الماضي في إطار أعمال لجنة 5+5 العسكرية المشتركة. وتحتّ جميع الأطراف المعنية على مواصلة العمل من أجل تنفيذ جميع بنوده، بما في ذلك مغادرة المرتزقة والمقاتلين الأجانب الأراضي الليبية. وإذ ترحّب تونس بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة (S/2020/1309) عن إجراءات رصد وقف إطلاق النار في ليبيا، فإنّها تتطلّع إلى تسريع نسق المشاورات من أجل التوصل إلى آلية رصد فعالة بقيادة ليبية وملكية ليبية.

كما تجدد تونس دعوة الأطراف كافة إلى الالتزام التام بتنفيذ حظر السلاح المفروض على ليبيا وبعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتؤكد على أهمية دعم مجلس الأمن لمختلف هذه المسارات.

كذلك، تشدّد تونس على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ليبيا، وتدعو إلى إيلاء العناية اللازمة لأوضاع المهاجرين واللاجئين، وإلى تعزيز المساءلة لضمان عدم الإفلات من العقاب إزاء الانتهاكات والجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا.

كما تهيب تونس بجميع الأطراف الدولية المعنية دعم جهود السلطات الليبية للتصدّي لتداعيات جائحة كوفيد-19، وضمان وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها.

وفي الختام، تجدد تونس التزامها بدعم تطلعات الشعب الليبي الشقيق نحو الديمقراطية والأمن والاستقرار وإعادة الإعمار، وبمواصلة دعم الجهود الأممية والدولية من أجل بلوغ تسوية سياسية وسلمية دائمة للأزمة في ليبيا.

المرفق الرابع عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود أن أبدأ مرة أخرى بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة، ستيفاني وليامز، على قيادتها لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ستيفاني، أود أن أشكر على تفانيك للشعب الليبي ولتحقيق السلام. ومن خلالها، أود أن أشكر جميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وأود كذلك أن أعتزم هذه الفرصة للترحيب بتعيين يان كوبيتش مبعوثا خاصا للأمين العام إلى ليبيا، ورايسيدون زينينغا منسقا للبعثة. ويسرنا أنهما سيسخران تجاربهما وخبرتهما الهائلة في هذا الوقت الحرج بالنسبة لليبيا، للاستفادة من العمل الممتاز الذي اضطلعت به السيدة وليامز.

وترحب المملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزه منتدى الحوار السياسي الليبي في الأسابيع الأخيرة، حيث يكتسي الاتفاق على آلية اختيار سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة أهمية خاصة. ونحث منتدى الحوار السياسي الليبي وجميع الليبيين على الاستفادة القصوى من هذه الفرصة لتعيين حكومة جديدة موحدة وشاملة. وأعتقد أننا جميعا ندرك مدى أهمية هذه الفترة وأنها يجب أن نقدم دعما الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وأن نتأكد من أن كل ما نفعله يساهم بوضوح في جهود السيدة وليامز، ومن ثم جهود السيد كوبيتش، لمساعدة الليبيين على العمل معا من أجل تشكيل حكومة جديدة وإجراء انتخابات وطنية ناجحة في 24 كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وينبغي أن يكون ضمان حصول المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على الدعم الصحيح لتيسير تلك الانتخابات من أولويات السلطة التنفيذية المؤقتة.

وأود أن أشدد على أهمية عمل اللجنة العسكرية الليبية المشتركة بشأن وقف إطلاق النار والمسائل الأمنية الأوسع نطاقا. إننا نؤيد بيان اللجنة الصادر في 24 كانون الثاني/يناير الذي يعيد تأكيد التزامها بوقف إطلاق النار ويدعو مرة أخرى إلى انسحاب المقاتلين والمرتبقة الأجانب، مع الإشارة بخيبة أمل إلى أن الموعد النهائي المحدد بـ 23 كانون الثاني/يناير قد انقضى من دون أي مؤشر على إحراز التقدم. ويظل التدخل العسكري الأجنبي آفة على ليبيا وكجا للتقدم.

ولنكن واضحين، لا مكان للمقاتلين والمرتبقة الأجانب في ليبيا، سواء أولئك الذين يعملون لصالح مجموعة فاغنر الروسية أو آلاف المقاتلين من سورية أو أي جهة خارجية أخرى تنتهك السيادة الليبية ولا تنفذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر وتخرق حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ جميع الجهات الفاعلة الليبية والدولية جميع التدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ وقف إطلاق النار، مع إيلاء الأولوية لفتح الطريق الساحلي بين أبو قرين وسرت وإعادة جميع المقاتلين والمرتبقة الأجانب إلى أوطانهم فوراً.

ونرحب بالتقرير المؤقت للأمين العام عن رصد وقف إطلاق النار بقيادة الأمم المتحدة (S/2020/1309) ونؤيد اقتراحه بإرسال فريق متقدم سريعا إلى طرابلس، ما يعكس رغبة واضحة من اللجنة العسكرية المشتركة. وننتطلع إلى الاستماع إلى الفريق المتقدم بشأن الكيفية التي يمكن بها تعديل ولاية البعثة لمواصلة دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر.

ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الاقتصادية في ليبيا، وفيما يتعلق بتحذير الأمين العام في تقريره بأن "الاقتصاد الليبي على شفا كارثة" (S/2021/62، الفقرة 44).

ونرحب بالاجتماعات التي عقدها مؤخرا مجلس محافظي المصرف المركزي والمحادثات الجارية بشأن توحيد الميزانية. فهذه خطوات مهمة لبناء مؤسسات اقتصادية موحدة وشاملة تخدم جميع سكان ليبيا. لكن هناك طريق طويل يتعين أن يُقطع، ويتطلب تقديم ميزانية موحدة حكومة موحدة. وهذا عمل عاجل، ونرحب بالتزام البعثة بمضيه قدما.

وقد اتخذ الليبيون خطوات هامة خلال الأسابيع والأشهر القليلة الماضية تجاه إنشاء جهاز تنفيذي انتقالي موحد جديد. إنهم يريدون إعادة بسط سيادتهم واختيار مستقبلهم من خلال انتخابات وطنية ناجحة. ولا تزال هناك خطوات كثيرة يجب اتخاذها، لكن الاتجاه الذي يريد الليبيون أن يسيروا فيه واضح. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي والأمم المتحدة، أن نفعل كل ما في وسعنا لدعمهم على ذلك الطريق نحو تحقيق السلام والأمن. ويجب أن نفي بالوعود التي قطعناها قبل عام في مؤتمر برلين والتي أيدناها كمجلس في القرار 2510 (2020).

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكر القائمة بأعمال الممثل الخاص للأمين العام، السيدة وليامز، على إحاطة مفيدة للغاية.

إذن، أين نحن من الصورة الكبيرة؟ تعتقد الولايات المتحدة، كما سمعنا للتو في إحاطة الممثلة الخاصة بالنيابة وليامز، أن ليبيا تواجه منعطفا حاسما. ولا يزال يتعين علينا إيجاد سبيل عملي نحو حكومة موحدة وإجراء انتخابات وطنية وإنهاء النزاع. ويتعين على الأطراف الليبية نفسها أن تغتنم الفرصة المتاحة لها الآن لاختيار سلطة تنفيذية وطنية مؤقتة تتجاوز الوضع الراهن وتستجيب لدعوة الشعب الليبي إلى حكم شفاف وفعال.

وبالمثل، يجب على جميع الأطراف الفاعلة الخارجية المتورطة في النزاع، كما سمعنا من الزملاء الذين تكلموا قبلي، أن توقف تدخلها العسكري وأن تتسحب من ليبيا فوراً، كما طالب الشعب الليبي نفسه في إعلانه وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر. ويجب أن يظل مجلس الأمن والمجتمع الدولي منخرطين في العمل لضمان أن يتمكن الليبيون من السير سلمياً ومن دون عوائق على طريق انتخابات وطنية في كانون الأول/ديسمبر حتى يتمكنوا من استعادة السيطرة السيادية على بلادهم بأكملها.

ماذا سيحدث بعد ذلك؟ أود أن أبدأ بالإشادة، باسم حكومة الولايات المتحدة، بالتمثلة الخاصة بالنيابة، وليامز، على قيادتها الاستثنائية في توجيه عملية الأمم المتحدة السياسية خلال الأشهر العديدة الماضية وتوليد الزخم الذي نشهده اليوم على جميع المسارات المختلفة - السياسية والاقتصادية والأمنية. فقد وجد التزامها وإبداعها على الدوام سبيلاً للتغلب على العقبات التي تعترض طريق السلام والأمن.

ونحن على ثقة كذلك بأن عملها الدؤوب سيسمح للمبعوث الخاص القادم إلى ليبيا، يان كوبيتش، بأن يتولى بسرعة دوره الجديد ويواصل التقدم الحاسم الذي بدأته السيدة وليامز. وترحب الولايات المتحدة بالسيد كوبيتش، ونقدم له دعمنا الكامل. نرحب أيضاً بتعيين السيد رايسيدون زينينغا منسقاً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسيدة جورجيت غانيون منسقة مقيمة ومنسقة للشؤون الإنسانية. ونحن واثقون من أن بوسع هذا الفريق أن يقدم توجيهها حازماً ومستمراً للعملية المقبلة.

وتنتهي الولايات المتحدة على ملتقى الحوار السياسي الليبي لاعتماده توصية لجنته الاستشارية بوضع صيغة لاختيار سلطة تنفيذية جديدة. وندعو الآن جميع الأطراف إلى العمل على وجه الاستعجال وبحسن نية من خلال الملتقى لتشكيل حكومة موحدة جديدة تتمثل ولايتها في عقد الانتخابات الوطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، وتوفير الخدمات العامة وإدارة الثروات الليبية وتوزيعها بشفافية لصالح جميع مواطنيها. ومن الأهمية بمكان أن يتخذ الشعب الليبي والمجتمع الدولي جميع الخطوات اللازمة لمنع المخربين من عرقلة الانتقال السياسي.

ونعتقد أن اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني الذي تم توقيعه في تشرين الأول/أكتوبر لا يزال الأساس لتحقيق تقدم مستدام على المسارات الأمنية والسياسية والاقتصادية. لقد دعا الليبيون إلى إبعاد جميع المقاتلين والمرترقة الأجانب من ليبيا في غضون ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق. وانتهت تلك الفترة، كما سمعنا، في الأسبوع الماضي، وتجاهلت الجهات الخارجية التي تدخلت عسكرياً في النزاع المطالب الليبية تماماً.

وندعو جميع الأطراف الخارجية، بما في ذلك روسيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة، إلى احترام السيادة الليبية والوقف الفوري لجميع التدخلات العسكرية في ليبيا. ووفقا لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في تشرين الأول/أكتوبر، ندعو تركيا وروسيا إلى البدء فورا في سحب قواتهما من البلد وإبعاد المرتزقة الأجانب والوكلاء العسكريين الذين قاموا بتجنيدهم وتمويلهم ونشرهم ودعمهم في ليبيا.

وترحب الولايات المتحدة بتقرير الأمين العام المؤرخ 29 كانون الأول/ديسمبر (S/2020/1309) عن ترتيبات رصد وقف إطلاق النار، الذي نعتقد أنه يحدد المعايير التي ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي بها دورا ميسرا للغاية. وتحت الولايات المتحدة الأمم المتحدة على تحديد جميع الوسائل اللازمة والمناسبة لتقييم الدعم الكامل لجهود اللجنة العسكرية المشتركة لضمان وقف إطلاق النار والتنسيق مع أعضاء مجلس الأمن بصورة مناسبة.

وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تدعم بالكامل جهود اللجنة المشتركة لرصد الامتثال والتحقق منه، فضلا عن تنفيذ المزيد من تدابير بناء الثقة، بدءا بإعادة فتح الطريق الساحلي. وندعو رئيس الوزراء والجيش الوطني الليبي إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة فتح الطريق في أقرب وقت ممكن.

كما توجه الولايات المتحدة الانتباه إلى ثقافة الإفلات من العقاب التي أطالت أمد النزاع في ليبيا، والتي وصفتها للتو الممثلة الخاصة بالإنابة، وليماز، بصورة بليغة. وأثار استمرار اكتشاف مواقع المقابر الجماعية في المناطق التي أخلاها الجيش الوطني الليبي مخاوف بشأن مدى انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء ليبيا خلال الحرب الأهلية. ولإجراء تحقيقات مستقلة فإن البعثة الدولية لتقصي الحقائق في ليبيا بحاجة إلى الوصول الآمن ودون عوائق إلى جميع الأراضي الليبية حتى يتمكن أفرادها من زيارة المواقع والتحدث بحرية وخصوصية مع أي شخص في ليبيا.

لقد مرّ عام على توقيع الاتفاق. وانضمت الولايات المتحدة إلى المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا في الأسبوع الماضي في بيان اعترفت فيه بالذكرى السنوية للاتفا، فضلا عن التقدم الذي أحرزناه والعمل الذي ما زال يتعين القيام به. وما زلنا ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى الوفاء بالتزاماتهم بموجب عملية برلين ودعم العملية السياسية للأمم المتحدة بصورة مخلصية ونشطة، وكذلك تنفيذ وقف إطلاق النار والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتنفيذ الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على توريد الأسلحة.

لقد تغيرت الظروف قبل عام واحد تغيرا جذريا. وبعد بداية عام 2020 باستمرار الحرب، سعت الأطراف الليبية في نهاية المطاف إلى إيجاد فرص للتقدم في المفاوضات السياسية والأمنية والاقتصادية، على الرغم من أنه كان عامًا من عدم الوفاء بالتزامات من جانب بعض الأعضاء في عملية برلين. ونبدأ عام 2021 بأفاق أكثر أملا مما كنا عليه في عام 2020، ولكن يظل الدعم الكامل لعملية الأمم المتحدة والاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر برلين أمرين أساسيين لإجراء انتخابات وطنية ناجحة بحلول نهاية العام.

أود أن أختتم بالقول إن الولايات المتحدة تعتقد أنه يتعين علينا جميعا أن نستخدم الأدوات المتاحة لنا استخداما كاملا للتأثير على التغيير الذي ننشد ونود تحقيقه في ليبيا. ويشمل ذلك تقديم دعمنا الكامل لنظام جزاءات الأمم المتحدة، لا سيما لحظر الأسلحة ولفريق الخبراء.

وكما قلنا مرارا من قبل، فإن الحل السياسي الشامل والمتفاوض عليه هو الوسيلة الوحيدة لإنهاء النزاع، كما يشكّل الاعتراف بالعملية السياسية للأمم المتحدة المحفل الوحيد الفعال لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا.

المرفق السادس عشر

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لفيت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أشكر السيدة ستيفاني وليامز، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنيابة على إحاطتها. وأرحب أيضا في هذه الجلسة بالسفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا.

لقد بعث التقدم الكبير المحرز في الجبهات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا خلال الأشهر الأخيرة الأمل في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على المدى الطويل في البلد بعد نزاع دام عقداً من الزمن.

ونرحب بالاتفاق التاريخي لوقف إطلاق النار الكامل والدائم الذي وقّعه الطرفان الليبيان في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وكذلك باتفاقهما على خريطة طريق تفضي إلى إجراء انتخابات وطنية في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. ويسرنا أيضا أن نعلم أن الطرفين قررا إنشاء آلية ليبية لرصد وقف إطلاق النار وآلية الاختيار سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة.

ونكرر دعمنا المستمر لعملية سياسية شاملة بقيادة ليبيا على أساس احترام استقلال البلد وسيادته وسلامته الإقليمية باعتباره الحل العملي الوحيد للأزمة في ليبيا.

ومع ذلك، نلاحظ أن الوضع لا يزال هشاً. ولم ينفذ الكثير من أحكام اتفاق وقف إطلاق النار تنفيذا كاملاً. وهناك حاجة ماسة إلى بذل مزيد من الجهود الملموسة للحفاظ على الزخم الحالي. وأود في هذا الصدد التشديد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً ندعو فيما يتعلق بالجبهة السياسية الأطراف الليبية إلى إحراز مزيد من التقدم في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لبدء الفترة الانتقالية المؤدية إلى إجراء انتخابات وطنية وإجراء جميع الاستعدادات اللازمة لها. ومن المهم أن تعطي الأطراف الليبية الأولوية لمصالح البلد ومصالح الشعب وأن تبدي روح التقاهم والثقة المتبادلة للتغلب على الخلافات.

تحقيقاً لتلك الغاية، سيظل التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة والشركاء الدوليين الآخرين أمراً حيوياً لتعزيز الحوار وبناء الثقة بين الأطراف الليبية. ونقر ونشيد بالبلدان المجاورة، ولا سيما تونس والمغرب ومصر، على جهودها المتواصلة في تعزيز محادثات السلام. كما نشيد بعمل لجنة المتابعة الدولية لمؤتمر برلين المعني بليبيا في تقديم الدعم لحوار المسارات الثلاثة.

ثانياً فيما يتعلق بالجبهة الأمنية نحث الأطراف المعنية على الاحترام والتنفيذ الكاملين لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار. ويجب أن يكون ذلك متسقاً مع الالتزام بحظر الأسلحة تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن ليبيا بغية تهيئة بيئة مواتية لعملية السلام في البلد.

ونكرر رأينا بأن آلية مراقبة وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها ينبغي أن تكون موضوعية وفعالة وكفؤة. وينبغي أن تكون قادرة على كفالة التعاون الوثيق بين جميع الأطراف ذات الصلة، والتحقق من الحالة الميدانية في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، نؤيد توصية الأمين العام بتمكين البعثة من دعم آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن ليبيا.

ثالثاً، على الجبهة الإنسانية، تحت فييت نام جميع الأطراف المعنية على مواصلة الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لمكافحة جائحة فيروس كورونا مكافحة فعالة.

ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام واتخاذ التدابير لحماية الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين، من الأثر السلبي للنزاع والجائحة على السواء. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر ضحايا الحادث المأساوي الذي وقع قبالة سواحل ليبيا في 21 كانون الثاني/يناير، والذي أودى بحياة 43 مهاجراً. وندعو جميع الشركاء الدوليين إلى مواصلة توفير دعمهم التقني والمالي لليبيا وبلدان المنطقة في هذا الصدد.

ونود أيضاً أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في المساعدة على التصدي للتحديات الإنسانية في ليبيا.

ختاماً، تود فييت نام أن تؤكد مجدداً دعمها القوي لمساعي تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في ليبيا. ونكرر دعمنا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وامتناننا للسيدة وليماز على جهودها الدؤوبة لتعزيز عملية السلام في ليبيا في الأشهر الماضية، ونتطلع إلى تقديم الدعم النشط للسيد يان كوبيش، المبعوث الخاص الجديد لليبيا، ابتداء من الشهر المقبل.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، طاهر السني

[الأصل: بالعربية]

في البداية أود أنقدم إليكم بالتهنئة ولتونس الشقيقة على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر، كما نرحب بانضمام أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند لهذا المجلس.

كما أتقدم بالشكر إلى السيدة ستيفاني وليماز على إحاطتها وعملها وفريقها خلال الفترة السابقة. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ترحيبنا بتعيين السيد يان كوبيش مبعوثاً خاصاً للأمين العام، والسيد رايزيدون زينينغا منسقاً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وجورجيت غانيون المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، متمنياً لهذا الفريق التوفيق في المهام المسندة إليهم رغم كل التحديات.

ها نحن نستقبل المبعوث السابع للأمم المتحدة لدى ليبيا خلال عشر سنوات. وهذا العدد إن دل على شيء فإنما يدل على أن المشكلة ليست بالضرورة في شخص المبعوث أو قدراته، إنما المشكلة الحقيقية هو استمرار التدخلات الدولية السلبية وانقسام هذا المجلس، والتعامل مع ليبيا كساحة لتصفية الحسابات بالوكالة. ورغم كل ذلك فإننا نتابع التطورات الأخيرة في الحوارات المختلفة بإيجابية، والتي في نهاية الأمر ستظل الطريق الوحيد لإيجاد حلول سلمية للأزمة الليبية بعيداً عن الاقتتال وصوت المدافع.

وفي هذا الصدد، نرحب بتغير مواقف عدة دول في الآونة الأخيرة وإظهارها حسن النية ومد يدها لجميع الليبيين بعيداً عن تأجيج النزاع أو دعمه. كما نود أن نشكر الدول الصديقة والشقيقة التي اتخذت عدة مبادرات للم شمل الليبيين، وبالأخص دول الحوار تونس والجزائر ومصر، ومن قبلها المغرب الشقيق، والتي كانت حاضنة الاتفاق السياسي الليبي وما زالت تستضيف العديد من اللقاءات المختلفة.

إن هذه الجهود تطابقت مع رؤيتنا بأن الخيار السلمي هو الطريق الوحيد نحو حل الأزمة وبناء الدولة الديمقراطية المدنية التي يتطلع إليها الليبيون. ومن هذا المنطلق، وإدراكاً لهذه الغاية، رحبنا بأعمال اللجنة العسكرية المشتركة من أجل الوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار، ولكن ضمان تنفيذ بنود اتفاق هذه اللجنة يعتمد بالدرجة الأولى على تعزيز وبناء الثقة وإظهار حسن النوايا. هذه الثقة التي فقدت بسبب الأحداث التي شهدتها طرابلس وضواحيها رغم كل الضمانات والوعود الدولية.

إن طلب خروج القوات الأجنبية والمرتزقة والمجموعات المسلحة بكافة أنواعها والخارجين عن شرعية الدولة هو مطلب سيادي ووطني لا غبار عليه، ويجب أن يكون متلائماً مع نزع أسلحتهم حتى لا يتحولوا إلى مصدر جديد للتهديد في أي مكان آخر، وبالأخص في دول الجوار ودول الساحل الأفريقي. لذا هذا الطلب يجب أن يتم الالتزام به أولاً وأخيراً من قبل الدول التي أقحمت نفسها وحاولت دعم انقلاب على حكومة أنتم تعترفون بها، وأدخلتنا هذه الدول في حروب بالوكالة، كان ولا يزال وقودها شبابنا.

إننا اليوم نسعى لمرحلة جديدة مهمة وحاسمة تتطلب من مجلس الأمن استثمارها على نحو يدعم بقوة اتفاق وقف إطلاق النار، بحيث يكون مستداماً وقائماً على أسس متينة، لا أن يستمر الاستقزاز بإنشاء التحصينات والخنادق وزراعة الألغام - وكما نقول: لا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين.

نعيد التأكيد على دعمنا لملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس وغيره من الحوارات ونتمنى لها التوفيق، رغم وجود تحفظات من البعض، فالأهم أن يعلو صوت الحوار على صوت المدافع، ومن الضروري

أن تكون جميع هذه الحوارات متكاملة وغير متضاربة أو تنافسية، وضمان العمل على إيجاد حلول سياسية توافقية شاملة وقابلة للتطبيق، وألا تكون مبنية على مبدأ المغالبة أو الإقصاء وسوء التمثيل، وأن يتم تقادي تكرار نفس أخطاء الماضي.

إن الجميع يعلم أن الأزمة الليبية ليست مرتبطة بتغيير وتدوير الأشخاص، وليبيا أكبر من أن تُختزل في آليات اختيار للمناصب ونسب للتصويت ولقاءات افتراضية، فجميع المسارات التي نشاهدها منذ سنوات ورغم أهميتها، يمكن أن نعتبرها حوارات هشة، لأن ما نفتقده كان ولا زال أهم حوار وهو حوار المصالحة الوطنية، والذي من شأنه أن يكون الضامن الحقيقي لاستدامة أي مخرجات، وإقرار دستورا دائما للبلاد.

والسؤال هنا: ماهي ضمانات نجاح أي سلطة جديدة، وما الفرق بين حوار الصخيرات وحوار تونس؟ وهل تم نقاش المشاكل الجوهرية التي عرقلت الاتفاق السياسي الليبي وحكومة الوفاق الوطني؟

إن المشكل في ليبيا ليس في تقاسم السلطة ولا من يتولى المناصب، المشكل الحقيقي أن الجراح لم تلتئم منذ عام 2011، لذلك يجب أن يبدأ الحل من القاعدة بتعزيز السلم الاجتماعي. وفي هذا الصدد نعيد توجيه دعوتنا للاتحاد الأفريقي برعاية مسار المصالحة الوطنية فوراً وألا ينتظر الإذن لذلك، لأن أفريقيا هي الوحيدة التي يمكن أن تقوم بهذا الدور، لما لها من تجارب سابقة ولمعرفتها بالشأن الليبي وخصوصيته.

نطالب مجلس الأمن بإرسال إشارة واضحة للجميع بأن أولوية أي سلطة جديدة هي الاستجابة لما توصل إليه ملتقى الحوار السياسي وما رحب به الشعب الليبي والمجتمع الدولي من توافق على تحديد يوم 24 كانون الأول/ديسمبر القادم، وهو يوم عيد استقلال ليبيا، موعداً لإجراء الانتخابات العامة في البلد: انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة، ليختار الشعب الليبي قياداته وممثليه بكل حرية وينتهي الأجسام السياسية المتراكمة والانقسام وأزمة الشرعيات، لتتوحد مؤسسات الدولة من أجل الانتقال إلى مرحلة السلام والاستقرار والإعمار.

لذا نطالبكم بأن تلتزموا بما سمعناه اليوم من كلمات، وعلى رأسها أن الحل يجب أن يكون ملكاً للليبيين وبقيادة الليبيين، وإثبات ذلك بالاستجابة لما تقرر في الملتقى السياسي، وإصدار قرار من هذا المجلس يثبت وقف إطلاق النار ويدعم المسار السياسي ويحاسب المعرقلين ويدعم إجراء الانتخابات في تاريخها المحدد ويعطي تفويضا للأمم المتحدة بدعم كامل العملية الانتخابية لضمان الشفافية والنزاهة واحترام النتائج وحرية مشاركة جميع الليبيين في الداخل والخارج، نازحين أو مهجرين، ومحاسبة جميع من يعرقلون هذا الاستحقاق الوطني.

إن إصدار هذا القرار سيكون إثباتاً من المجتمع الدولي لحسن النوايا وربما تكفيرا عن بعض أخطاء الماضي واستعادة قليل من الثقة وردا على تساؤل جُل الليبيين: "هل فعلا هناك جدية لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، رغم هذا الصراع والجدل لاستحداث سلطة جديدة، حيث لا يفصلنا عن التاريخ المحدد سوى أشهر معدودة؟".

لذا نطلب أيضا من السيد المبعوث الخاص، يان كوبيش، وضع هذا المطلب الشعبي كأولوية أساسية عند استلام مهامه مطلع الشهر القادم، لأنه لم يعد هناك وقت لإضاعته. كما نطلب من بعثة الأمم المتحدة في الملتقى القادم بجنيف تصحيح الجدول الزمني لخريطة الطريق المتفق عليها سابقا، لأنها تتحدث

عن 18 شهر كفترة ولاية للسلطة الجديدة، وهذا لا يتوافق مع عدد الأشهر المتبقية لنهاية هذا العام، كما نطالب بتعهد المترشحين كتابيا بإجراء الانتخابات في التاريخ المقرر في 24 كانون الأول/ديسمبر.

كلنا نعلم أن الانتخابات وحدها لن تحل الأزمة الليبية، وأن انتشار السلاح والمجموعات المسلحة والتدخلات الخارجية من أهم عوائق الاستقرار. لكنها بداية وأفضل وسيلة لإرساء قواعد المسار الديمقراطي واستعادة الشعب الشرعية حتى يتمكن من مواجهة هذه التحديات وغيرها. لذا ندعو اللجنة القانونية المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي واللجنة الدستورية لمجلسي النواب والدولة العمل معا والتعجيل بالمهام المنوطة بهما لطرح خيارات القاعدة الدستورية والقوانين الانتخابية اللازمة للاتفاق عليها من دون أي ماطلة.

في حديثنا عن الوئام والمصالحة، يجب علينا دائما أن نتذكر ملف حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي اقترفت في جميع أنحاء ليبيا. فقد استمتم وقرأتم العديد من التقارير التي توضح بما لا يدع مجالا للشك حجم الانتهاكات ضد المدنيين، وعلى رأسها المجازر الجماعية والقبور المكتشفة في ترهونة حتى اليوم. فمنذ أيام فقط تم التعرف على جثامين عائلات كاملة، رجالاً ونساءً، مكبلين ومعدبين ومنهم من دفن حيا، فقط لأنهم رفضوا - هم أو ذوهم - المشاركة في العدوان على طرابلس.

أخبروني ماذا ستقولون للطفل وليد الذي لم يتجاوز 12 عاما، بعد أن خُطف وُقُتل والده وأعمامه الستة حيث تم التعرف على جثثهم منذ أيام؟ ماذا ستقولون لعائلة هرودة التي قتلت ثلاث أخوات من أفرادها انتقاما من رجال العائلة ... قتلوا ليلى وريما وحواء، وغيرهن كثيرات. بالله عليكم كيف لنا أن نطلب من عائلات هؤلاء الضحايا وغيرهم أن يستجيبوا لنداءات الحوار والمصالحة، ما داموا لا يرون أي خطوات عملية نحو تحقيق العدالة؟

لقد أرسلت عدة لجان لتقصي الحقائق سواء من المحكمة الجنائية الدولية أو المنظمات الحقوقية، وقد وثقت ما حدث وتعلم من ارتكب الجرائم وأعطى الأوامر لتنفيذها، ومع ذلك ما زال هذا المجلس عاجزا حتى عن إدانتهم بشكل مباشر، وهناك من يطلب المزيد من الأدلة!

لكنني أؤكد لكم أن هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم ولن ننتظر عدالتكم، وستكفل القضاء الوطني بهم إن عاجلا أو آجلا. هذا فقط اختبار آخر لمدى جديتكم في تحقيق مبادئ حقوق الإنسان التي انهالت علينا شعاراتها.

إن التعافي من الجراح والسلام يكون بإظهار الحقيقة والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، فلا سلام من دون عدالة.

وبشأن موضوع آخر لا يقل أهمية، تشكل الأوضاع التي آلت إليها الأموال والأصول الليبية المجمدة بموجب قرارات مجلس الأمن منذ عشر سنوات مصدر استياء كبير لنا بسبب الأضرار التي لحقت بثروات الليبيين، وبشكل يتناقض مع ما ورد في قرار التجميد الذي يفترض أن يكون للحفاظ عليها. لقد قدمنا مرارا أدلة على هذه الخسائر المتوالية، من خلال تقاريرنا الوطنية أو من تقارير دولية محايدة، وفي كل مرة نسمع الحجة تلو الأخرى لمنعنا من إدارتها.

لذا فإننا سنقدم لكم طلبا محددا الأيام المقبلة للإسراع بإدخال تعديلات على نظام العقوبات تمنع استمرار تآكل هذه الأموال ومعالجة ما أصابها من ضرر وتمكين المؤسسة الليبية للاستثمار من إدارة الأموال والأصول بدون رفع التجميد عنها الآن.

إننا نتطلع إلى تصحيح هذا الأمر فوراً، ونرى أن السكوت عليه لا يمكن فهمه إلا في إطار حرص بعض الدول والمؤسسات المالية على تسييس الأمر والاستفادة من هذا الوضع ونهب ثروات الليبيين. وفي هذا الإطار لن نقف مكتوفي الأيدي أمام محاولات بعض الدول المساس بهذه الأموال، كما حدث مؤخراً من قبل بعض مؤسسات الحكومة البلجيكية، في محاولة منها لحجز 14 بليون يورو من أموال ليبيا السيادية ووضع يدها على قرابة 50 مليون دولار كتعويضات لقضايا حكومية. لذا نعهد إلى هذا المجلس بمسؤولية الوقوف أمام هذا الانتهاك الخطير وبشكل حازم، إن كان ثمة حرص بالفعل على حماية أموال الليبيين. كما إننا نؤكد أنه في حال استمرار هذا الأمر وعرقلة طلبنا لإدارة أموالنا المجمدة بصفة عامة، فسندأ أنفسنا مضطرين للجوء للقضاء الدولي لتصحيح هذا الوضع المجحف وسنطالب بتعويض الشعب الليبي عن هذه الخسائر.

وختاماً ندعو جميع الليبيين إلى توحيد الجهود نحو إنجاح المسار السلمي وطي صفحة الماضي ونبذ العنف والصراع وخطاب الكراهية. دعونا نجتاز معا هذه الأزمة، ولنفتخر بتاريخنا وتنوعنا الثقافي والاجتماعي والجغرافي، وكفانا الحديث عن شرق وغرب وجنوب، ولا تؤصلوا عُرفاً - قد يتحول إلى عقيدة - تجاوزه قبلنا الأجداد. لا تعطوا الدخيل، بذلك، فرصة لتقسيمنا وتفتيتنا وزرع الفوضى فينا، لأن ذلك هو هدفه للسيطرة والاستغلال ونهب أراضيها.

وللدول التي تتربص بنا أقول لكم ما قاله شاعرنا الليبي عبد المولى البغدادي،

الذي رحل عنا مؤخراً حيث قال: "من يَغْرِسُ الشَّوْكَ فالأشْوَكَ تَحْصُدُهُ وسوف يَخْتَنِقُ الجاني بما غَرَسَا، ويكشفُ الله والتَّارِيخُ من غَدَروا، ومن هو الحَمْلُ والدَّنْبُ الذي افْتَرَسَا".